

الفصل الثالث

الجملة التي لها محل من الإعراب

من الجملة التي صنفنا على أنه لا محل لها من الإعراب

١- الجملة الابتدائية

ربما جاء القول بأن الجملة الابتدائية لا محل لها من الإعراب من مقولة أن «الجملة في الأصل لا محل لها من الإعراب» (مغنى اللبيب ١/٢ ٣٨٢) وهو قول فيه نظر، لأننا لو سلمنا أن الجملة تحل محل المفرد، وأنها تحل محل النكرات، فإننا تبعاً لذلك لابد أن نسلم بأن الجملة لها محل إعرابي، لأن المفردات لها مواضع إعرابية، والأصل في الكلام أن يكون جملة، لأنه لا معنى للكلمة إلا في تركيب إسنادي.. يقول الإمام أبو الحسن المجاشعي: الكلام كله جملة مستقلة مفهومة، هذا هو المشهور (عمون الإعراب ٣٢) .

وقال أبو علي الشلوبيني: «الكلام حقيقة: لفظ مركب، وجوداً أو نية، مفيداً بالوضع» (التوطئة ١١٢) .

وقال اليميني: «الكلام هو المسموع المفيد» (كشف المشكل في النحو ١/١٦٤) .

وقال ابن الأنباري: الكلام ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى

يحسن السكوت عليه. فالكلام لا ينطلق إلا على المفيد خاصة (أسرار اللغة ٤). ويرى ابن هشام أن الجملة والكلام ليسا بمترادفين والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل هذا ليس مفيداً فليس بكلام. (مغنى اللبيب ٢٧٤/١). وقد ناقشنا ذلك من قبل، حيث إن جملة الصلة، وجملة الشرط يفقدان تمامهما حين توصل الصلة مع الاسم الموصول، أو تتركب جملة الشرط مع أداة الشرط.

ومشكلة إعراب الجملة الابتدائية ذات وجهين : الأول : راجع إلى نوع الجملة، والثاني : راجع إلى الموقع . فأما الراجع إلى نوع الجملة فإن الجملة قد تكون خبرية، وقد تكون إنشائية، ويرى البعض أن ما ينطبق على الخبرية قد لا ينطبق على الإنشائية . وأما الراجع إلى الموقع فإن الابتدائية لا تكون إلا جملة تامة الفائدة، فلا وجه للابتداء بمفرد، لأن المفرد يطلب له تمام، ولذلك لا بد من أن يركب مع غيره تركيباً إسنادياً لتحقيق الفائدة .

فإذا كان لا بد من الابتداء بجملة مفيدة فإن الصعوبة التي تواجهنا عند تقدير موقعها أننا إذا قدرنا للجملة الابتدائية مبتدأً متضمناً وأعربناها خبراً، فإن هناك سلسلة من التقديرات قد تطول لدرجة يكون فيها عدم تقدير موضع لها أكثر قبولاً وصحة من التقدير . أما إذا قدرناها مقولاً للقول، فإنه سيترتب على ذلك أن الجملة مع القول تتطلب موقعاً وهكذا إلى ما لا نهاية .

ولاشك أن ذلك يتطلب منا إعمالاً للفكر ودقة في تحليل الموقع الإعرابي، فمما لاشك فيه أن الابتداء يعني أن العوامل لم تتسلط على المبتدأ به ، جملة أو مفرداً، سواء أكانت هذه العوامل متقدمة أو لاحقة ؛ لأن الابتداء في الجملة

يعنى أن هناك مفرداً يسند إليه خبر، أى الانتقال من الأفراد إلى المركب الإسنادى. أما الابتداء فى الجملة فإنه يعنى أن هناك مركباً له علاقة ما بمركب آخر ، فالعامل فى الجملة بوصفها جزءاً من كلام قد يكون مفرداً أو مركباً أو معنى . وقد نص سيبويه على أن الابتداء - الذى هو المبتدأ - إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة، أن يتبدأ بالأعرف وهو أصل الكلام (الكتاب ٣٢٩/١) .

فإذا كان ذلك كذلك فإن الابتداء بالجملة التى هى بمنزلة النكرة يتضمن شيئاً أعرف منها، وإلا كان الكلام غير مفهوم المقصد ومن ثم غير مفهوم المعنى. فإذا كان كل كلام يجب أن يكون مفيداً فلا بد بالتالى أن يتضمن خبراً، لأنه لا معنى لكلام لا يفيد السامع، أو لا يعلم المخاطب منه شيئاً يتصل بالمقصد من كلامه، أو بمعنى هذا الكلام .

وليس من خلاف فى أن كل كلام مفيد هو خبر، لأنه يفيد المخاطب ، وأن النكرة تفيد إذا كانت خبراً عن معرفة ظاهرة أو مقدرة ، متقدمة أو متأخرة أو متضمنة . وليس هناك فائدة بدون إسناد ، والإسناد فى إطار الجملة بناء وحدة من وحدات الكلام، والإسناد فى الكلام إحداث علاقة بين تلك الوحدات أى بين الجمل ، فالعبارة أو النص ليسا أحجاراً مترابطة بلا رابط ولا علاقة، وإنما هما بناء من الجمل يقوم على علاقات محددة تحقق الفائدة من وجود جملة مع جملة أخرى . فالاتصال بين الجمل - فى إطار الكلام المفيد أو النص أو العبارة - هو الأساس الذى يقوم عليه إنشاء الكلام .

وهناك أدوات للوصل بين الجمل فإن لم توجد تلك الأدوات فإن الاتصال يظل متحققاً ، وإلا كان الموضوع أجزاء غير متصلة .

والابتدائية أصل في بناء الكلام ، وهى عماد لغيرها ونظيرة المبتدأ فى الجملة لامن حيث الفائدة بل من حيث الموقع «وحكم المبتدأ أن يكون معرفة، لأنه إذا لم يعرف فى نفسه فأجدر أن لايعرف فى غيره ، ولأنك إنما تخبر الرجل عمن يعلمه بما لايعلمه، فتقع الفائدة بإخبارك إياه، فأما إذا أخبرته عمن لايعلمه بما لايعلمه لم تقع بذلك فائدة» (نظم الفرائد ٦١) . يقول ابن يعيش : اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض فى الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك فى علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه (شرح المفصل ٨٥/١) . يقول السيوطى : الأصل تعريف المبتدأ، لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوماً، لأن الإسناد إلى المجهول لايفيد والأصل تنكير الخبر، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه. (همع الهوامع ٢٧/٢) .

ونستطيع أن نقول: إنه لا بد لكل خبر من مبتدأ يتأسس عليه، وأن هذا التأسيس يجب أن يكون معرفة، بالنسبة للجملة وقياساً على ذلك، يجب أن تكون الجملة الابتدائية التى هى بتأويل النكرة - مبنية على مبتدأ متضمن فيها حتى تتحقق الفائدة ، وهذا المبتدأ قد يؤول وفق نوع الجملة فإن كانت خبراً كان تقديره الخبر، وإن كانت استفهامية كان تقديره : الاستفهام، وإن كانت تمنياً كان تقديره التمنى، وإن كانت تعجباً كان تقديره التعجب وهذا شرط الجملة، فلا معنى لقولنا : كيف جمعت ؟ دون معرفة بأن هذا استفهام وأن قولنا : أين ذهبت ؟ استفهامية أيضاً، أما قولنا أين ذهبتم وجدتم خيراً، شرط، فالجملة الابتدائية مؤسسة لغيرها، أو هى عماد لغيرها، ولأنها كذلك فإن تأسيسها هى على الابتداء، لأنها لم تسبق بما تحمل عليه، وقد رأينا أن الابتداء عامل معنوى

فى المبتدأ وهو عامل أيضاً فى الجملة الابتدائية، والجملة التى لاتأسس لها يكون العامل فيها بما يتلاءم وطبيعتها، وحيث إنها نكرة فإنها تتأول بالخبر، فالتعرى عن العوامل عامل فى المفرد، وفى الفعل المضارع وهو عامل فى الجملة الاسمية، فإذا كان المبتدأ يرتفع عند سيبويه ومن تابعه من البصريين بتعريته من العوامل اللفظية، أو أنه يرتفع بما فى النفس من معنى الإخبار عنه عند بعض البصريين، أو أنه والخبر يترافعان - فإن الجمهور يتفق على أن التعرى من العوامل عامل فى المبتدأ. وأتأنا إذا بدأنا كلامنا بنكرة لاخبر لها تقدر لها مبتدأ بما يتناسب مع السياق أو المقام .

يقول ابن الأنبارى : إن قيل : فلم جعلتم التعرى عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل ؟ قيل لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة فى المعمول حقيقة، وإنما هى أمارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً وتترك صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ فى أحدهما كصبغ الآخر فيتبين بهذا أن تكون العلامة بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرى من العوامل اللفظية عاملاً (أسرار اللغة ٦٨/٦٩) .

ويقول السهيلي : الرفع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه، لأن كل مخبر عنه مقدم فى الرتبة، فاستحق من الحركات أنقلها، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له، .. وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول والمعنى المعقول، فقد اشترك الفاعل والمبتدأ فى استحقاق الرفع، إلا أن العامل فى الفاعل لفظى، فلا يدخل عليه ما يزيله، لأن العامل اللفظى أقوى من المعنوى، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعاً بخلاف المعنوى ومن ثم يبطل الرفع فى المبتدأ بدخول إن وأخواتها، وظننت

وأخواتها (نتائج الفكر ٤٠٦) .

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن العامل فى الجملة الابتدائية عامل معنوى هو الابتداء، وأنها فى موضع الخبر أو ما يقوم مقام الخبر ، أو أنها شبيهة بالخبر، فهى فى موضع رفع ، وأنه إذا تسلطت عليها جملة أخرى بطل العامل المعنوى باللفظى الطارئ قياساً على ما سبق .

أما بالنسبة للجمال الإنشائية، فإن ابن يعيش يقول: «إن الإسناد أعم من الخبر، لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهى والاستفهام، فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراً، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أن معنى قولنا : «قم» أطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهى (شرح المفصل ٢٠/١) .

وعلى هذا فإن أى جملة تقع فى أول الكلام مطلقاً - ولم تتسلط عليها العوامل لفظية أو معنوية - هى فى موضع الخبر لما تتضمنه من الابتداء ، فهى خبر لمبتدأ ضمنى تقديره الابتداء، أو ابتداء القول، ولا وجه عقلاً، أو موضوعاً، لأن نبحث عن موضع للجملة مع الابتداء الذى قدرناه، وهذا التقدير صحيح لاشبهة فيه، وهو أشبه بالعامل المساعد الذى يساعد على التفاعل بين المركبات .

وقد سألتنى سائل : لماذا هذا الإصرار على تقدير موضع للجملة الابتدائية، وهو أمر قد لا يفيد كثيراً فى الدراسات اللغوية بعامة والنحوية بخاصة ؟

والجواب : أن الجملة الابتدائية جملة مفيدة لم تسلب موقعها، حيث لم تركب ذلك التركيب الذى أشرنا إليه، فهى ليست صلة لموصول أو جملة للشرط سلبتها الأداة تمام فائدتها.. إنها جملة تامة، وقد تبين لنا أن مالا محل له من الإعراب فى الأصل هو الحرف لحاجته لغيره، ونقصانه عن المفرد، والجملة

الابتدائية لاتنقص عن المفرد بدليل أنها صالحة للوقوع موقعه فتكون مقولاً للقول على سبيل المثال، ومن ثم فإننا حين نضعها فى موضعها الصحيح من الإعراب فإننا نزيل عنها شبهة مماثلة الحرف، وشبهة مماثلة الجمل غير التامة الفائدة، كجمله الصلة، وجمله فعل الشرط، فضلاً عن أن ذلك وضع للأمور فى موضعها الصحيح، فالجمله ليست عنصراً مجتزئاً ومفصلاً عن السياق، ولكنها عنصر فعال فى السياق ترتبط بالمتكلم والمخاطب والمقام. إنها بنية فى كلام مفيد وإلا فلا وجه للحديث عنها إن لم تكن كذلك، لأنها حينئذ تكون لغواً لا قيمة له، ولا وجه لإعرابه. وقد ألقينا فى تناولنا للقضايا التمهيدية ما يكفى من الضوء على هذا الموضوع .

ويبقى أن نؤكد أن منطلقنا لإعراب كل جمله مفيدة فى كلام مفيد ذى موضوع، هو أننا نرى أن الكلام المفيد ينتظم جملاً مفيدة، وأن هذه الجمل تنتظم كلمات تعبر عن معنى مفيد، وأن هذه الجمل تنتظمها علاقات وهو ما أطلق عليه بعض الدارسين النظم، فالنظم فى إطار الكلام ليس مجرد ترتيب للكلام فى الجمله الواحدة، بل هو نسق من الجمل التى تتصل فيما بينها اتصالاً نحوياً. «فالنظم: أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله» (الدلائل ٨١) .

وهذا يعنى إنشاء للجمل وإنشاء لعلاقات بين الجمل، أى الوصل بين الجمل فى إطار العبارة أو النص، أو ما يستوجب الإعراب توصلاً للدلالة، فإن من الكلام ما لا نبحت له عن إعراب كالحديث اليومى وما أشبه ذلك، وهذا يؤكد أن الكلام بوصفه نسقاً من الجمل المفيدة لا يقبل قطعاً تاماً وإنما يكون القطع لتمام الاتصال، أو قطع لإزالة شبهة أو لبس مع بقاء الاتصال .

٢- الجملة المستأنفة أو المنقطعة

عرف الشريف الجرجاني الاستئناف بقوله : إنه ما وقع جواباً لسؤال مقدر معنى ، لما قال المتكلم : جاءنى القوم ، فكأن قائلاً قال : ما فعلت بهم ؟ فقال المتكلم عنه : أما زيد فأكرمته ، وأما بشر فأهنته ، وأما بكر فقد أعرضت عنه . (التعريفات ١٨) . وقال التهانوى : الاستئناف فى اللغة الابتداء . وعند أهل المعانى يطلق بالاشتراك على معنيين : أحدهما : فصل جملة عن جملة سابقة ، لكون تلك الجملة جواباً لسؤال اقتضته الجملة السابقة . ولثانيهما تلك الجملة المفصولة ، وتسمى مستأنفة أيضاً (الكشاف مادة أنف) .

وقد جاء فى المعجم الكبير أن الاستئناف عند النحويين : أن تنقطع الجملة عما قبلها فى الصناعة النحوية ، فلا تتعلق بها باتباع أو إخبار أو حالية ، ومثاله فى القرآن الكريم : «ويسألونك عن ذى القرنين قل سأتلوا عليكم منه ذكراً إنا مكننا له فى الأرض» (الكهف ٨٣) .

ولاشك أن «الانقطاع فى الصناعة النحوية» مصطلح استخدم لتبرير القول بانقطاع بين كلام متصل فى المعنى فجملة «إنا مكننا له فى الأرض» بدل من «ذكرأ» فلا انقطاع على الإطلاق .

وقد ذكر ابن هشام فى الجمل التى لامحل لها من الإعراب الجملة المستأنفة أو المنقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان ، رحمه الله ، وقوله تعالى : «ويسألونك عن ذى القرنين قل سأتلوا عليكم منه ذكراً إنا مكننا له فى الأرض» (الكهف ٨٣) . ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو : زيد قائم

وذكر أن البيانين يخصون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله

تعالى. «هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون» (الذاريات ٣٤) فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره : فماذا قال لهم ؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها . (المغنى ٣٨٢/٣٨٣)

وقد أشرنا إلى ما قاله عبد القاهر عن الوصل والفصل من أنه خفى غامض ودقيق صعب، وقد قنع الناس بأن يقولوا - إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف - : إن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله، لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك، وقد غفلوا غفلة شديدة . (الدلائل ٢٣١) .

وقال : وما هو أصل في هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف، لأمر عرض صارت به أجنبية مما قبلها مثال ذلك قوله تعالى : «وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون» (البقرة ١٤/١٥) .

الظاهر كما لا يخفى يقتضى أن يعطف قوله تعالى : «الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون» على ما قبله من قوله «إنما نحن مستهزئون» وذلك أنه ليس بأجنبي منه، بل هو نظير ما جاء معطوفاً من قوله تعالى : «يخادعون الله وهو خادعهم» (النساء ١٤٢) . وقوله : «ومكروا ومكر الله» (آل عمران ٥٤) وما أشبه ذلك مما يرد فيه العجز على الصدر، ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف، وذلك لأمر أوجب أن لا يعطف، وهو قوله : «إنما نحن مستهزئون» حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى . وقوله تعالى : «الله يستهزئ بهم» خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم، وإذا كان كذلك، كان العطف ممتنعاً لاستحالة أن يكون الذى هو خبر من الله تعالى

معطوفاً على ما هو حكاية عنهم، وإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى، إلى كونه حكاية عنهم، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم موأخذون، وأن الله تعالى معاقبهم عليه . وليس كذلك الحال فى قوله تعالى : «يخادعون الله وهو خادعهم» و«مكروا ومكر الله» لأن الأول من الكلامين فيهما كالثانى، فى أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية، وهذا هو العلة فى قوله تعالى : «وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون» (البقرة ١١، ١٢) .

إنما جاء «إنهم هم المفسدون» مستأنفاً مفتتحاً «بألا» لأنه خبر من الله كذلك، والذي قبله من قوله «إنما نحن مصلحون» حكاية عنهم، فلو عطف للزم عليه مثل الذى قدمت ذكره من الدخول فى الحكاية، ولصار خبراً من اليهود ووضعاً منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون، ولصار كأنه قيل : قالوا : إنما نحن مصلحون، وقالوا إنهم المفسدون وذلك مما لاشك فى فسادہ . (الدلائل ٢٣٢/٢٣١) .

فترك العطف يأتى وفق مقتضى الحال، فالسياق قد يقتضى عطفاً وقد لا يقتضى ذلك، لكن ترك العطف يترتب عليه أن لا تكون الجملة ذات محل إعرابى، فقد تقع الجملة عطف بيان لسابقتها كما فى قوله تعالى : «إنا معكم إنما نحن مستهزئون» فإن قولهم «إنا معكم» يتضمن خبراً على غير مقتضى الظاهر الأمر الذى يترتب عليه إنكاراً من المخاطب فكان قولهم : إنما نحن مستهزئون رداً ضمنيّاً على ذلك الإنكار وإيعاداً لأى شك .

أما قوله تعالى : «قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون» فإن قولهم استوجب رداً عليه لكونه كذباً فجاء قول الله تعالى : «ألا إنهم هم المفسدون» رداً عليهم فهو فى مقام : قالوا .. ونقول .. وليس ابتداء محضاً بدليل

أنه رد على زعم الكفار .

والفصل والوصل باب يتصل بإعراب الجمل ، بل هو الأساس فى إعراب الجمل ، وقد أهمله النحاة وتناوله البلاغيون فى إطار علم المعانى . ويعرفه القزوينى بقوله : الوصل عطف بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه . ويقول : إذا أتت جملة بعد جملة ، فالأولى منهما إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا . وعلى الأول - إن قصد التشريك بينهما وبين الثانية فى حكم الإعراب عطف عليها ، وهذا العطف للمفرد على المفرد ، لأن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد ، فكما يشترط فى كون العطف بالواو ونحوه مقبولا فى المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة كما فى قوله تعالى : ﴿ يعلم ما يبلج فى الأرض ، وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها ﴾ (سبأ ٢ ، الحديد ٤) .

ويشترط فى كون العطف بالواو ونحوه مقبولا فى الجملة كذلك ، كقولك : زيد يكتب يشعر ، أو يعطى ويمنع ، وعليه قوله تعالى : ﴿ والله يقبض ويمسك وإليه ترجعون ﴾ (البقرة ٢٤٥) . وعلى الثانى إن قصد بيان ارتباط (الجملة) الثانية بالأولى على معنى بعض حروف العطف سوى الواو ، عطف عليها بذلك الحرف ، فتقول : دخل زيد فخرج عمرو . إذا أردت أن تخبر أن خروج عمرو كان بعد دخول زيد من غير مهلة ، وتقول : خرجت ثم خرج زيد . إذا أردت أن تخبر أن خروج زيد كان بعد خروجك بمهلة . وإن لم يقصد ذلك ، فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ، تعين الفصل ، كقوله تعالى : ﴿ وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا : إنا معكم إنما نحن مستهزئون ، الله يستهزئ بهم ﴾ (البقرة : ١٤) لم يعطف ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ على ﴿ قالوا ﴾ : « لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف المتقدم » ، وهو قوله . ﴿ وإذا خلوا إلى شياطينهم ﴾ فإن استهزاء الله تعالى لهم - وهو أن خذلهم ، فخلاهم وما سولت

لهم أنفسهم مستدرجاً إليهم من حيث لا يشعرون - متصل لا ينقطع بكل حال :
خلوا إلى شياطينهم ، أم لم يخلوا إليهم ، .. وإذا لم يكن للأولى حكم سبق ، فإن
كان بين الجملتين كمال الانقطاع ، وليس في الفصل إبهام خلاف المقصود
كما سيأتي ، أو كمال الاتصال ، أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى ، أو
بمنزلة المتصلة بها فكذا لم يتعين الفصل . أما في الصورة الأولى (إن كان بين
الجملتين كمال الانقطاع وليس في الفصل إبهام خلاف المقصود ، فإن الواو
للجمع ، والجمع بين الشيئين يقتضى مناسبة بينهما كما مر . أما في الثانية ،
(التي يكون بين الجملتين كمال الاتصال) فلأن العطف فيها بمنزلة عطف
الشيء على نفسه ، مع أن العطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ،
أما في الثالثة والرابعة فظاهر كما مر .

وأما كمال الانقطاع ، فيكون لأمر يرجع إلى الإسناد أو إلى طرفيه :
الأول : أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى كقولهم : لاتدن من الأسد
يأكلك وهل تصلح لى كذا أدفع إليك الأجرة بالرفع فيهما ، وقول الشاعر :

وقال رائدhem : أرسوا نزاو لها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار

أو معنى لا لفظاً ، كقولك : مات فلان ، رحمه الله . وأما قول التبريزي :

ملكته جلى ، ولكنه ألقاه من زهد على غاربي

وقال : إني في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب

فعده السكاكى - رحمه الله - من هذا الضرب ، وحمله الشيخ عبد القاهر

- رحمه الله - على الاستئناف بتقدير « قلت » .

وأما كمال الاتصال ، فيكون لأمر ثلاثة : الأولى : أن تكون الثانية

مؤكددة للأولى ، والمقتضى للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط ، وهو قسمان :

أحدهم : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه في إفادة
التقرير مع الاختلاف .

ومثل القزويني لذلك بأمثلة ، منها قوله تعالى : «كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ، كَأَن فِى أذْنَيْهِ وَقَرَأَ» الثانى مقرر لما أفاده الأول . **ولفانيهما** : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظى من متبوعه فى اتحاد المعنى ، كقوله تعالى : «ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين» (البقرة ٢) . فإن «هدى للمتقين» معناه أنه فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها ، حتى كأنه هداية محضة ، وهذا معنى قوله : «ذلك الكتاب» لأن معناه : الكتاب الكامل ، والمراد بكماله فى الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال .

الثانى : أن تكون بدلاً من الأولى ، والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية ، والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنكتة ، ككونه مطلوباً فى نفسه ، أو فظعياً ، أو عجيباً ، أو لطيفاً ، وهو ضريحان : أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه ، كقوله تعالى : «أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام ونين ، وجنات وعيون» فإنه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين ، وقوله : «أمدكم بأنعام ونين وجنات وعيون» أوفى بتأديته مما قبله ، لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علمهم ، مع كونهم معاندين ، والإمداد مما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون ، ويحتمل الاستئناف . **ولفانيهما** : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه ، كقوله تعالى : «اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون» (يس ٢٠/٢١) . فإن المراد حمل المخاطبين على اتباع قوله تعالى : «اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون» أوفى بتأدية ذلك . **الثالث** : أن تكون الثانية بياناً للأولى ، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه فى إفادة الإيضاح ، والمقتضى للتبيين أن يكون فى الأولى نوع خفاء ، مع اقتضاء إزالته ، كقوله تعالى «فوسوس إليه الشيطان ، قال يأ آدم هل أدلك على شجرة الخلد

وملك لايلى» (طه ١٢٠) فصل جملة «قال» عما قبلها، لكونها تفسيراً وتبييناً وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، فلكون عطفها عليها موهماً لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعاً . (الإيضاح ٢٥٤) .

وقسم السكاكى القطع إلى قسمين : أحدهما : القطع للاحتياط، وهو ما لم يكن لمانع من العطف، كما فى قول الشاعر :

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلاً أراها فى الضلال تهيمُ

لم يعطف «أراها» على تظن لثلا يتوهم السامع أنه معطوف على «أبغى» لقربه منه، مع أنه ليس بمراد ويحتمل الاستثناف . والثانى : القطع للوجوب، وهو ما كان لمانع، ومثله بقوله تعالى : ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ (البقرة ١٥) . لأنه لو عطف لعطف إما على جملة : «قالوا» وإما على جملة «إنا معكم» وكلاهما لا يصح لما مر، وكذا قوله : ﴿ ألا إنهم هم المفسدون ﴾ (البقرة ١٢) وقوله : ﴿ ألا إنهم هم السفهاء ﴾ (البقرة ١٣) . (المفتاح ٣٦١) .

وقال القزوينى : «وفيه نظر لجواز أن يكون المقطوع فى المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدرة بالظرف . وهذا القسم لم يتبين امتناعه .

وأما كونها بمنزلة المتصلة بها، فلكونها جواباً على سؤال اقتضته الأولى، فتنزل منزلته، فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال . (انظر الإيضاح ٢٤٦ : ٢٥٦) .

ولاشك أن بعض هذه القضايا يتصل بالاستثناف وبعضها يتصل بالجملة التفسيرية .

فأما ما يتصل بالاستثناف فإنه يتعلق بالجملة التى ترك العطف فيها، أما الجملة التى لم تكن محل عطف كالمقتضى للإبدال، والمقتضى للإيضاح،

والمقتضى للتوكيد، فإن الجمل فيها ليست مستأنفة لأنها لم تكن أصلاً للعطف فلم تفصل عن سابقتها ، ولا هي في حاجة لعاطف يعطفها لأنه سيكون كمطف الصفة على الموصوف وهذا ما لا يصح .

إن موضوع الاستئناف يستوجب منا إعادة النظر وهو موضوع متصل بالجملة التفسيرية وبالوصل والفصل كما قدمنا . فإن شبهة الانقطاع بالنسبة للجملة تتصل بالمستوى السطحي للجملة ، لأن العبارة لا تكون عبارة إلا إذا اتصلت الجمل فيما بينهما اتصالاً لا يحقق الفائدة المنشودة من بناء العبارة أو الفقرة أو النص .

إن ما قدم في إطار الاستئناف أو الانقطاع لا يثبت ما ذهب إليه النحاة من عدم وجود محل من الإعراب للجملة التي قالوا إنها منقطعة ، أو مستأنفة ، ففي تلك الشواهد نجد أن شبهة الانقطاع لا تتصل بالمعنى ، ولا حتى باللفظ ، فالجملة المستأنفة تأتي إما تفسيراً لما قبلها ، أو بياناً ، أو توكيداً ، أو حالاً أو وصفاً ، أو تعليلاً ، وقد يختلف ذلك عن المفرد من جهة أو أكثر لأن طبيعة الجملة أن تكون أعم وأكثر إفادة ، ولهذا فإن ما يقال عن انقطاعها قول غير مقبول فالانقطاع في هذه المواضع انقطاع في الظاهر ، أو انقطاع في اللفظ كما قال النحاة الذين تحدثوا عن ذلك ، وهو قول يتضمن إقراراً بالاتصال في المعنى ، وهذا الاتصال في المعنى هو أساس الإعراب .

ويبدو الغموض وعدم وضوح الدلالة في الجمل التي تأتي تعليلاً لما قبلها لأنها لا تأتي في إطار المفعول لأجله كما نص عليه النحاة ولكننا إذا نظرنا إلى المفعول لأجله من منطلق أنه « جواب لم » ، أو جواب يتضمن ذكر السبب .. لوجدنا أن كثيراً من الجمل المستأنفة قد جاءت في إطار المفعول لأجله أو تنوب منابه أو تلتقى معه من حيث كونه فضلة مبينة لسبب الطلب أو الفعل بعامة .

ففى قوله تعالى : «ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعاً» (يونس ٦١) .

نجد ابن كثير قدر فاء قبل «إن» وهى فاء تفيد السبب وإذا تأملنا السياق وجدنا أن جملة «إن العزة لله جميعاً» جاءت جواباً لـ «لَمْ» فإذا قلنا ما علة النهى أجبنا لأن العزة لله «جميعاً» . أى أن المانع من الحزن هو أن العزة لله جميعاً وهى جملة تعليلية تفسيرية، تتضمن تأكيداً ؛ لأن مقام العزة لا ينبغي أن يكون فيه حزن، ومن ثم كان ذلك علة للنهى عن الحزن.

فالمعنى : «ولا يحزنك قولهم لأن العزة لله جميعاً» وعلى هذا تكون الجملة بتأويل مصدر متعلق بالفعل المنهى عنه ومبينة سببه، وحيث إن ما تعلق به الجملة طلب أى إنشاء لهذا اختلفت طبيعة التعليل، ومن هنا يجوز تقديرها تعليلية كاشفة فى موضع النصب على التشبيه بالمفعول لأجله، من منطلق أن اللام صالحة فى هذا الموضع، وهذا التقدير لا يتجاوز الإطار الصحيح للنحو العربى فالنحاة يقدرون حروفاً ناصبة، وأفعالاً، وأسماء ، وتقدير اللام لا يأتى تعسفاً لأنها تقدر استجابة للسياق . ففى قوله تعالى : «ولا تخاطبني فى الذين ظلموا إنهم مغرقون» (هود ٣٧) . جاءت جملة «إنهم مغرقون» تعليلاً للنهى ولهذا فإن التقدير ولا تخاطبني فى الذين ظلموا لأنهم مغرقون تقدير مقبول . ومن التعليل ما يستلزم اللام إذا كان فى إضمارها لابس فى مواضع تشبه تلك المواضع . ففى الجنى الدانى : أن اللام تأتى للتعليل : نحو : زرتك لشرفك (الجنى الدانى ٩٧) . ومجئى اللام ضرورة لصحة المعنى وخصوصية الدلالة، فالتقدير : زرتك لكونك شريفاً، وليس : شرفاً لى، أو شرفاً لك .

ويقول المجاشعى فى المسألة (١٣٦) :

يقال : لم دخل المفعول له فى الكلام ؟ والجواب أنه دخل الكلام ليبين

العلة التى من أجلها وقع الفعل والفرض الذى كان سببه، ولأن معناه موجود فى الكلام وإن لم يظهر من حيث لا يصح فعل من أحد من البشر إلا لعلة أوجبتة وفرض، فإذا لم يذكر فللدلالة الحال عليه، وإذا ذكر فلا بانه الفرض المقصود والمراد المصمود . وقال فى المسألة (١٣٧) :

ويقال : لم جاز حذف اللام من المفعول له ولم يجوز حذف الواو من المفعول معه ؟ والجواب أن يقال : جاز ذلك من قبل أن الفعل إنما يقع من الأعراض، إذ كل فعل مقصود فلا بد من أن يقع لأمر ما ، وليس كذلك سبيل الفعل مع المفعول معه (عيون الإعراب ١٥٥) .

وفى الأصول لابن السراج : « ولا يجوز حذف الواو فى : ما صنعت وأباك ، كما جاز حذف اللام فى قولك : فعلت ذلك حذار الشر، تريد لحذار الشر، لأن حذف اللام لا يلبس وحذف الواو يلبس (الأصول ٢١٢ / ١) .

وفى التبصرة والتذكرة للصميرى : « ولا يجوز حذف الواو من (المفعول معه) كما جاز حذف اللام من المفعول له، لأنه يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى فلا بد من توسط حذف بين تعلق الفعل بما بعده (التبصرة ٢٥٦ / ١) .

ويمكننا أن ننتهى إلى الأصل فى المفعول لأجله أن يكون مصدراً مجروراً باللام، وأن الجملة التى تصلح لها اللام هى جملة تعليلية فى موضع نصب كالمفعول لأجله .

يقول ابن يعيش : اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذى قبله وإنما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام (شرح المفصل) .

وإذا كان الأصل فى المفعول له ثبوت اللام، فإن تقديرها مع الجمل التى تعلل لما سبقها، والتى تصلح للجواب عن : لماذا ؟ لا يكون مخالفة لأصل، فالجمله المصدرة بأن يمكن تأويلها مع اللام بمصدر ، وإذا كان الأصل وجود اللام فإن قوله تعالى : ﴿إن العزة لله جميعاً﴾ يكون تقديره وفق ذلك «لأن العزة لله جميعاً» وعلى هذا تؤول الجمله بمصدر متعلق بما قبله تعلق المفردات فيكون له موضع من الإعراب ، ولهذا فإن الجمله هنا يمكن أن تكون فى موضع نصب لأنها جمله تعليلية تُفسر علة الطلب السابق ولا يمنع ذلك أن النحاة لم ينصوا على ذلك الموقع للجمل ، لأننا قد عرفنا أن النحاة لم يهتموا بإعراب الجمل اهتمامهم بإعراب المفردات .

وإذا كانت الفاء واللام تتساويان فى جواز حذفهما وإثباتهما حين يأتيان تعليلاً لحدث، فإن وقوع الفاء موقع اللام لا يمنع من إعراب الجمله المصدرة بالفاء والكاشفة عن علة الفعل فتعرب تعليلية فى موضع نصب على التشبيه بالمفعول لأجله. فعندما نقول : اجتهد فالجتهد ينجح، يكون المعنى اجتهد إن الجتهد ينجح، اجتهد لأن الجتهد ينجح، فالفاء واللام جاءتا للربط وبيان السبب ، وعلاقة الجمله الأولى بالثانية علاقة علية فالنجاح يترتب على الاجتهاد، والاجتهاد مقدمة للنجاح وعلته، وهما مرتبطان ارتباطاً فى اللفظ والمعنى . والقول بأن الجمله الثانية منقطعة عن الأولى قول لا يقوم على أساس عقلى أو موضوعى. يقول المhashمى: إن المعانى هى العاملة، وإنما جعلت الألفاظ دلالة عليها.

فالأصل فى قولنا : اجتهد طلباً للنجاح . عند النحاة : اجتهد لطلب النجاح، حيث زحلق اللام من المصدر الأول إلى الثانى وإذا قلنا : اجتهد حباً فى النجاح - وجدنا أن عدم وجود اللام ترتب عليه وجود (فى) عوضاً عنه ،

حيث إن الأصل عندهم: اجتهد لحب النجاح .

وإذا تأملنا قولنا : كيف تذهب إلى فلان طلباً للعلم ، وكيف تذهب إلى فلان للعلم وكيف تذهب إلى فلان تطلب العلم .

نجد أن إنكارنا هنا ليس لمطلق الذهاب وإنما لأن هذا الذهاب مقيد بطلب العلم منه ، وإذا قلنا كيف تذهب إلى فلان تطلب العلم وهو غير أهل لذلك فهذه الجملة يمكن تصنيفها على أنها حالية تعليلية فى موضوع نصب ، ففى هذه النماذج نجد أن الجمل تطلب الواو أكثر من الفاء ، وما كان كذلك يكون أقرب إلى الحال . وتوسيع نظرتنا للحال يجعلنا نضيف إليه الجملة الدالة على حال المقام أو ما يسمى بالحال المطلقة .

وتوسيع نظرتنا إلى المفعول لأجله عندما يأتى فى صورة معللة ، أو عندما تأتى جملة تتضمن معناه يجعلنا نتعامل مع الجملة السببية أو المعللة على أنها شبيهة به ، وإن تميزت عنه من حيث إنها تفسر العلة التى من أجلها طلب المخاطب حدوث فعل أو عدم حدوثه ، أو أخبر بمثل ذلك .

ولاينفى ذلك ما يبدو من شبهة الانقطاع ، وهذا أكثر موضوعية وأصوب من تقديرنا لسؤال ، ثم تقدير تلك الجملة جواباً عنه ، ثم تصنيفنا لهذه الجملة على أنها لامحل لها من الإعراب ، مقررین أنها لاتقع موقع المفرد فى حين إنها تقدر فى موضع آخر بمفرد ويكون لها موضع من الإعراب ، والمفردات لاتصنف على أنها لامحل لها من الإعراب فى أى موضع كانت إلا إذا كانت عماداً أو فصلاً .

وقد رفض عبد القاهر تأويل النحويين والبلاغيين للاستغناء عن قول الشاعر:

جاء شقيق عارضاً رحمه إن بنى عمك فيهم رماح

يقول عبد القاهر : إن مجيئه هكذا معتداً بنفسه وبشجاعته قد وضع رحمه عرضاً دليل على إعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد حتى كأن ليس مع أحد منا رمح يدفعه به ، وكأننا كلنا عزل . وإذا كان كذلك ، وجب إذا قيل إنها جواب سائل ، أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المستول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به . فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا ، لأنه لا يؤدي إلى أن يستقيم لنا إذا قال الرجل : « كيف زيد ؟ » أن تقول : « صالح » وإذا قال : « أين هو » أن تقول « في الدار » وأن لا يصح حتى تقول : « إنه صالح » « وإنه في الدار » وذلك ما لا يقوله أحد (الدلائل ٣٢٥) .

وقد ذكر عبد القاهر أن «إن» تأتي لتربط بين الجمل لا للفصل بل إنه جعلها في الوصل أقوى من الفاء فقال : في «إن» هذه شيء آخر يوجب الحاجة إليها ، وهو أنها تتولى من ربط الجملة بما قبلها نحواً مما ذكرت لك في بيت بشار ، ألا ترى أنك لو أسقطت «إن» والضميرين معاً واقتصرت على ذكر ما بقى من الكلام لم تقله إلا «بالفاء» كقولك :

وأرضى بها من بحر آخر فالرى أن ترضى النفوس ثمارها

وقد ذكر عبد القاهر في تعليقه على بيت بشار الذي يقول فيه :

بكرا صاحبي قبل الهجير إن ذلك النجاح في التكبير

وقول بعض العرب :

فَغَنَّا هِيَ لَكَ الْفَدَاءُ إن غناء الإبل الحـداء

يقول عبد القاهر : اعلم أن ههنا دقائق فلو أن الكندي استقرى وتصفح وتتبع مواقع «إن» ثم ألطف النظر وأكثر التدبر ، لعلم علم ضرورة أن ليس سواء

دخولها، وأن لا تدخل.... وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل، أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به، حتى كأن الكلامين قد أفرغاً إفراغاً واحداً، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر ؟ هذه هي الصورة، حتى إذا جئت إلى «إن» فأسقطتها، رأيت الثاني منها قد نبا عن الأول، وتجافى معناها عن معناه، ورأيت لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل حتى تجيء «بالفاء» فنقول: «بكرأ صاحبي قبل الهجير، فذاك النجاح في التبكير» و«غنها» هي لك الفداء فغناء الإبل الحذاء» ثم لا ترى «الفاء» تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا ترد الذي كنت تجدد بان من المعنى .

وهذا الضرب كثير في التنزيل جداً من ذلك قوله تعالى: «ياأيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم» (الحج ١) وقوله عز اسمه: «ياأبني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور» (لقمان ١٧) وقوله سبحانه: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم» (التوبة ١٠٣) .

ومن أبين ذلك قوله تعالى: «ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون» (هود ٣٧) (المؤمنون ٢٧) . وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله عز اسمه: «وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي إن ربي غفور رحيم» (يوسف ٥٣) .

وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يدركها الإحصاء (دلائل الإعجاز) .

وقد جاء في الجنى الداني في حروف المعاني: أنه : يجوز في همزة إن

الفتح والكسر فى كل موضع يجوز فيه تأويلها بمصدر وعدم تأويلها (الجنى الدانى ٤١٠) . ومن تلك المواضع بعد فاء الجواب كقوله تعالى «كتب ربكم على نفسه الرحمة: أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده، وأصلح، فإنه غفور رحيم» (الأنعام ٥٤) . قرئ بالوجهين: فالكسر على جعل ما بعدها جملة تامة أى فهو غفور والفتح على تقديرها بمصدر مبتدأ والخبر محذوف أو خبر والمبتدأ محذوف والتقدير، أى ، فغفرانه حاصل، أو فجزاؤه الغفران . وكذلك بعد القسم، إذا لم توجد اللام، بشرط تقدم فعل القسم ، نحو أحلف بالله، إن زيدا قائم . فالكسر على جعلها جواباً للقسم . والفتح على تقدير «على» وتكون متعلقة بفعل القسم .

وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

أو تخلفى بربك العلى أنى أبو ذىك الصبى

(الجنى ٤١١ : ٤١٣) .

وخلاصة ما نستنتجه من ذلك جواز تقدير إن وجملتها بمصدر إذا سبقت بالفاء فيما هو جزاء أو ما يقع موقعه ، والجمل التى جاءت بعد الطلب وصنفت على أنها استئناف قدرت الفاء الدالة على السبب قبلها، ولهذا فإنه يجوز تأويلها بمصدر، والأمر الثانى جواز تقدير حرف الجر قبل هذه الجملة إذا طلب السياق ذلك أو قبله، وتقدير «على» قبل جواب القسم، أو تقدير اللام الدالة على التعليل قبل تلك الجمل .

وقد اختار السيوطى العطف بفاء محذوفة فى قولنا : علمته الحساب بابا باباً، أى باباً فباباً .. وقال : فالختار العطف بفاء محذوفة لظهورها فى قول الرسول ﷺ : «لتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً» (جمع الهوامع ٧/٣) .

وقد قدروا «من» فى قوله تعالى : «لاجرم أن لهم النار» (النحل ٦٢) .

قال الكوفيون : لانافية، وجرم : اسم لا ، وهى بمعنى لا بد ولا محالة،
و«أن» على تقدير «من» أى : لاجرم من أن لهم النار (الجنى الدانى ٤١٤) .

وقد قدر بعض النحاة «اللام وأن» فى قوله تعالى :

«وحفظاً من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملائ الأعلى» حيث قيل :
«يحتمل أن الأصل» «لئلا يسمعوا» ثم حذفت اللام كما فى جثتك أن
تكرمنى» ثم حذفت أن فارتفع الفعل (مغنى اللبيب ٣٨٣) .

وقد قدر بعضهم الفاء فى جواب الشرط ، ومن ذلك ما جاء فى المغنى
حيث يقول ابن هشام : من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم
لا ، وله أمثلة : أحدها : «أقوم» من نحو قولك «إن قام زيد أقوم» وذلك لأن المبرد
يرى أنه على إضممار الفاء وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل : أقوم
إن قام زيد وأن جواب الشرط محذوف . (المغنى ص ٣٨٥) .

والذى نخلص إليه من عرض هذه الشواهد أن إضممار اللام وإضممار الفاء
جائز ما دام المعنى يطلب ذلك ، والتقدير هنا أكثر موضوعية واتصالاً بالسياق .

وأشار ابن هشام إلى وجه آخر من الجمل الاستثنائية التى لا محل لها من
الإعراب قال : ويخص البيانون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله
تعالى : «هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال
سلام قوم منكرون» . فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره : فماذا
قال لهم ؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها . ومثله فى استئناف
جملة القول الثانية «ونبئهم عن ضيف إبراهيم إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال إنا
منكم وجلون» .

وقد استؤنفت جملتنا القول فى قوله تعالى: ﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام﴾ .

ولا شك أن القول بأن جملة : قال سلام جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ؟ قول فيه نظر ؛ لأن الجملة الثانية معطوفة على الثانية بإضممار العاطف، فالتقدير قالوا سلاماً فقال سلام. ولو تأملنا الآيتين ووضعناهما متجاورتين على هذا النحو :

﴿ إذا دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون ﴾

﴿ إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال إنا منكم وجلون ﴾

وجدنا أن إضممار العاطف يدل على أن القول الثانى جاء بعد الأول مباشرة، أى عطف عليه بلا فاصل زمنى، فكما أننا ننادى بأداة نداء تدل على القريب والبعيد وننادى بإضممار أداة النداء ، فإنه يجوز أن يعطف بدون أداة عطف عندما يقصد إلى الدلالة على تتابع الأفعال تتابعاً يدل على عدم وجود الفاصل ، تقول شكرنى شكرته، شكرنى فشكرته، شكرنى وشكرته، شكرنى ثم شكرته . ففى النموذج الأول أشرنا إلى تتابع الفعلين تتابعاً بلا فاصل زمنى بين الفعلين ولم يفصل بينهما، فإسقاط العاطف أو إضمماره زاد الربط بين الفعلين، وفى المثال الثانى نجد أن الفاء - صوتياً أقل من الواو اللينة والقابلة للمد فكان التتابع أقل من الأول وأكثر من الثانى، وفى الأخير نجد «ثم» تدل صوتياً على التراخى فإذا قيل ما وجه إضممار العاطف فى قوله تعالى: ﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام﴾ قلت إن هناك وجهاً معنوياً هو أن المجيء بالبشرى ملازم لقولهم سلاماً ملازم لقوله سلام ، فالجئى والقول الأول والقول الثانى أفعال تتابعت دون فاصل زمنى فلم يستوجب عاطفاً، فإذا كنا قد فرقنا بين الفاء،

والواو، وثم من حيث الزمن فى بعض الوجوه والأقوال، فإن إسقاط العاطف أو إضمماره يدل على شدة التعاقب والانصال .

والوجه الثانى تركيبى ففى الآيتين جاءت التعدية بحرف الجر على فى قوله: « إذ دخلوا عليه » وفى الآية الثالثة وقع المفعول دون حرف جر ولو تأملنا : « جاءوه » ودخلوا عليه » وجدنا أن الثانية تستوجب مهلة ليكون القول ومن هنا جاءت الواو العاطفة لتحقيق ذلك. وقد أشرنا إلى أن إضممار العاطف جائز، يؤيد ذلك ما أشرنا إليه من أن هذا الإضممار يأتى لنكتة بلاغية، حيث يمكن تأويله فى إطار خصوصية الدلالة، وإصابة المعنى، ومناسبة المقام .

وعرض ابن هشام للجمل التى جرى فيها خلاف، هل هو مستأنف أم لا، ومنها : الجمل التى تسبقها مذ ومنذ فى نحو : ما رأيته مذ يومان قال « فقال السيرافى: مذ فى موضع نصب على الحال » .

ويرى ابن هشام أن هذا ليس بشيء لعدم وجود الرابط، وقال: إن الجمهور قال: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند من قدر مذ: مبتدأ : ما أمد ذلك، وعند من قدرها خبراً: ما بينك وبين لقائه (مغنى اللبيب ٣٨٦).

وقد رفض عبد القاهر مثل هذا التقدير فيما عرضناه، فالسؤال المقدر وهم وقع فيه النحاة، ولا يحتمله النص، وهى جملة حالية وموضوع تقدير سؤال يكون القول الذى قالوا إنه مستأنف جواباً له، يصلح للتعليم ولا يصلح لتفسير قاعدة نحوية، أو إعراب نص قرأنى .

وعرض ابن هشام لنوع آخر من هذه الجمل ومنها : جملة أفعال الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وخلا، وعدا ، وحاشا. فقال السيرافى : حال ، إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستثناء، وأوجبه ابن عصفور، فإن قلت

جاءنى رجال ليسوا زيدا «فالجمله صفة، ولا يمتنع عندى أن يقال: «جاءنى ليسوزيدا» على الحال .

وهو رأى يتفق ودلالة السياق .

ومن هذه الجمل : الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكلُ

فقال الجمهور : مستأنفة، وعن الزجاج وابن درستويه أنها فى موضع جريحتى (المغنى ١٢٨ - ١٣٣).

والخلاف حول (حتى) الابتدائية كثير عرض له ابن هشام فى المغنى (الجنى الدانى ٥٥١ - ٥٣) وعرض له المرادى فى الجنى الدانى وغيرهم وتأويل بعض النحاة لحتى الابتدائية أو الاستثنائية جاء اعتماداً على نمطين من الشواهد : الأول مجيئ الاسم بعدها مرفوعاً كالذى جاء فى البيت السابق . والثانى : مجيئ الفعل بعدها مرفوعاً فى بعض القراءات فى قوله تعالى: ﴿وزلزلوا حتى يقولُ الرسول...﴾ (البقرة ٢١٤) . وهى فى قراءة نافع: ﴿حتى يقولُ الرسول﴾ بنصب ﴿يقولُ﴾ ومعنى حتى فى القراءات جميعها واحد .

ونحن فى البيت لايمكن تقديره حتى بإلى فقط وإنما تقدير بإلى أن، ومعنى هذا أننا نقدر بعد حتى «أن» المخففة ومذهب الكوفيين فى «أن» المخففة أنها لاتعمل لا فى ظاهر ولا مضمّر، وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظاً، وتقديراً، فلا يكون لها عمل . وأن المخففة من الحروف المصدرية . فإذا قيل أن المصدرية ، فاللفظ صالح لـ «أن» الناصبة للفعل، ولـ «أن» المخففة... وقرئ «لمن أراد أن يتم الرضاعة» (ترة ٢٣٣) .

فمذهب البصريين أنها «أن المصدرية» أهملت حمزة على «ما» أختها.

ومذهب الكوفيين أنها المخففة (الجنى الدانى ٢١٩، ٢٢٠).

وعلى هذا لا وجه لتصنيف هذه الجملة على أنها لامحل لها من الإعراب. فاللغة العربية هي لغة الإعراب، والوصل أساس فى الكلام أو النص، وعندما يكون الفصل فإنه ليس قريناً للقطع، بل إنه يأتى عندما يكون هناك علة لإسقاط العاطف، وقد يدل ذلك على تمام الاتصال، أو سرعة التعاقب فالقطع فى اللفظ ليس قطعاً فى المعنى، وإلا كان ابتداء محضاً، ومن ثم كانت الجملة فى موضع الخبر لمبتدأ ضمنى تقديره الابتداء كما أشرنا.

ومن الجمل التى تأتى مستأنفة عند النحاة الجملة الواقعة بعد إذا الفجائية مثال ذلك : خرجت فإذا المطر هاطل . فجملة : المطر هاطل ، عندهم استثنائية لامحل لها من الإعراب . وإذا تأملنا قولنا : خرجت فإذا المطر هاطل ، وقرنا بينها وبين جملة: خرجت والمطر هاطل نجد أن «والمطر هاطل» نصف الحال الذى خرج فيه الفاعل أما جملة: فإذا المطر هاطل ، فإنها نصف حالاً للمقام الذى فاجأ الفاعل ولما يتلبس به بعد، ومن ثم فلا وجه -عندهم- لأن تكون حالاً له، وإن كانت الفاء هنا بعيدة عن الاستئناف لأن المعنى خرجت ففوجئت بأن المطر هاطل .

وقد اختلف النحويون فى «إذا» الفجائية، على ثلاثة أقوال: الأول: أنها ظرف زمان . والثانى : أنها ظرف مكان .. والثالث : أنها حرف، وفى الجنى الدانى: قال المرادى: فإن قلت: ما العامل فى «إذا» الفجائية، على القول باسميتها؟ قلت: خبر المبتدأ الواقع بعدها نحو خرجت فإذا زيد قائم و«قائم»

ناصب لـ «إذا» والتقدير ففي المكان الذي خرجت فيه، أو في الزمان الذي خرجت فيه - زيد قائم.

وقال سيبويه : وأما (إذا) فَلَمَّا يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم، وتكون (إذا) مثلها أيضاً، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدت قصده إلا انتفح على فلان. فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها . (الكتاب ٣١١/٤) .

وقد قدر أبو البقاء العامل في «إذا» الفجائية فعلاً في مواضع منها قوله تعالى: «فإذا حبالهم» قال : التقدير: فألقوا فإذا . «وإذا» في هذا ظرف مكان والعامل فيه القوا. (الجنى الداني ٣٨٠) .

ومعنى ذلك أن الفاء لاتمنع من الإعراب جملة في موضع الحال أو مضافة إلى الظرف ، مثلما لاتمنع إعراب الخبر في قولنا أما زيد فمخلص .



٣- الجملة الاعتراضية

ذكر ابن هشام من الجمل التي لامحل لها من الإعراب: الجمل الاعتراضية بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً . (المغنى ٣٧٧) .

وذكر ابن جنى أن الاعتراض قد جاء بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصلة، وغير ذلك مجيئاً كثيراً فى القرآن وفصح الكلام (الخصائص / ٢٣٥١) .

وقال : إن الاعتراض جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم، أن يعترض بين الفعل وفاعله والمبتدأ أو خبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو مؤولاً (الخصائص ٣٣٥/١) .

وقال : إن الاعتراض لاموضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شئ من الكلام المعترض بين بعضه وبعض (الخصائص ٢٣٧) .

وعرف أبو حيان الأندلسى الجملة الاعتراضية بأنها : جملة المناسبة للمقصود، بحيث تكون كالتوكيد له، أو التنبيه على حال من أحواله (ارتشاف الضرب ٣٧٣/٢) .

وعرف ابن مالك الجملة الاعتراضية بأنها : هى المفيدة تقوية بين جزء صلة، أو إسناد، أو مجازاة، أو نحو ذلك (تسهيل الفوائد ١١٣) .

وقد ميز النحاة بين الجملة الاعتراضية وجملة الحال، فقال أبو حيان : ويميزها من جملة الحال دخول الفاء عليها، ولن وحرف التنفيس مقامها، وتقع جملة طلبية (ارتشاف الضرب ٣٧٤/٢) .

وقال ابن مالك : ويميزها من الحالية: امتناع قيام مفرد مقامها، وجواز

اقترانها بالفاء، ولن ، وحرف التنفيس وكونها طلبية (تسهيل الفوائد ١١٣) .

وقال السيوطي : قال صاحب البسيط: وشرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها، وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المنفصلة (همع الهوامع ٥١/٤) .

وقال ابن هشام : كثيراً ما تشبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور :

أحدها : أنها تكون غير خبرية ، كالأمرية، وكالدعائية وكالقسمية، وكالتنزيهية، وكالاستفهامية .. الثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال: كالتنفيص ولن ، وكالشرط . والثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء . والرابع : أنه لايجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

وهذه الشروط مردود عليها واحدة واحدة .

فالأول : أن الاعتراض لا يقتصر على الجمل غير الخبرية كما سنرى عند عرض الشواهد، فضلاً عن أن الجمل غير الخبرية تتصل إما بالمقام أو الحال، أو بالمتكلم الذي يأتي اعتراضه معبراً عن حال يتصل به وبالسياق لأن الأحوال وإن كانت في موضع الخبر، فإن ما جاء من إنشاء في موضع الصفة والخبر أمكن تأويله لدلالته على الموضع الذي جاء فيه ضمناً .

هذا فضلاً عن أن بعض النحاة أجازوا مجيئ الأمر والنهي حالاً وخرجوه بأن اللفظ طلب والمعنى خبر .

وأما ما جاء مصدراً بالسين أو بـلن فقد جاء مصدراً إما بالواو وكانت دلالاته على الاعتراض ضعيفة كما سنرى .

وأما الاعتراض بالشرط، فإنه يدل على الحال المقيدة، لأن الشرط إن جاء على غير الترتيب الطبيعي له كان الشرط قيداً، ومن ثم فقد دلالاته على الشرط

بمعنى الزوم، ولهذا كانت جملة الشرط الاعتراضية قيداً ووقعت موقع الحال .
وقد قال السهوطي : ومن الخبرة الشرطية ما يقع حالاً خلافاً للمطرزي،
نحو : أفعل هذا إن جاء زيد، ففعل بلزوم الواو وقيل لانتلزم، وعليه ابن جني
(معجم الهوامع ٤٣/٤) .

ومثال ذلك قولنا أنت - إن أخلصت - صديق، فالمعنى : أنت - في حال
إخلاصك - صديق، وتقديره . أنت - مخلصاً - صديق . وهذا التقدير يكشف
عن أن الاعتراض يجوز بالمفرد، وأن الاعتراض حال أو شبيه بالحال يستحق
النصب، وأن هذه الحال لا يمكن مجيئها حالاً إلا معترضة، وهذا يميز الحال
الاعتراضية عن الحال غير الاعتراضية، لأننا إذا قلنا: أنت صديق مخلصاً كان في
المعنى لبس، أما إذا قلنا : أنت الصديق مخلصاً فقد زال اللبس، ولهذا نقول: إن
أبا العلاء - شاعراً أفضل، ولانقول : أبو العلاء أفضل شاعراً، بل الأفضل شاعراً.
وقد ذكر ابن مالك من المواضع التي يجب فيها تأخير الحال أن يكون
صاحب الحال منصوباً بـ «كأن» أو «ليت» أو «لعل» أو فعل تعجب. نحو : كأن
زيداً مقبلاً أسد . وليت عمراً حاضراً في الدار . ولعل بشراً «مقيماً» عندنا. وما
أسمع زيداً مستولاً .

وكذلك لا تتقدم الحال على صاحبها إذا اتصل بصلة أل نحو القاصدك
سائلاً زيد . وقال ابن مالك : ويجب تقديمها على صاحبها المتلبس بضمير ما
التبست الحال به وعليه وعلى العامل، في نحو (ثمر نخلتك بَسراً أطيّب منه
رطباً) (عمدة الحافظ ٣١٧ / ٣١٨) .

والحال هنا اعتراضية لأننا يمكن أن نُحلّ محلها الجملة فنقول كأن زيداً
- وهو مقبل - أسد . وتقول : القاصدك - وهو يسأل - زيد، وتقول : ثمر

نخلتك - وهو بسر - أطيب منه - وهو رطب - وهى حال اعتراضية من حيث إن وقوعها بين ركنى الجملة واجب .

فأما جواز اقترانها بالفاء ، فإن شواهدا عندهم فيها نظر ، فالمثال الذى رده النحويون لاعتراض فيه لأنه يحسن السكوت عليه مع الجزء الأول من الجملة ، والاعتراض فى الحقيقة لابد أن يكون جزؤه الأول طالباً لجزؤه الثانى لفظاً ومعنى ، فقول الشاعر :

واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتى كل ما قُدرًا

نجد فيه قوله «واعلم فعلم المرء ينفعه» ، يمكن أن يكون واعلم أن سوف يأتى كل ما قدرا فعلم المرء ينفعه .

ولا شك أن الاعتراض لم ينل القدر الكافى من الدرس والتحقيق ، لأن الاعتراض الحقيقى لا يصح أن يكون اعتراضاً لمجرد ورود الجملة بين ركنى جملة ؛ لأن مثل ذلك قد يكون لضرورة شعرية أو مراعاة للفواصل فى غير الشعر .

أما الاعتراض الحقيقى فإنه ما جاء بين ركنين أساسيين مجيئاً لا يصح فيه تأخيرته مع بقاء دلالة فى التركيب على ما كانت عليه ، أو على المقصود من إيراده ، وهذا أمر غاية فى الأهمية فى فهم الاعتراض فليس هناك اعتراض نحوى ، واعتراض بيانى ، بل هناك اعتراض واحد هو ما جاء فى موضع لا يجوز فيه تغيير إلا بتغيير آخر يؤهله لإفادة المقصود الأسمى الذى جاء له .

والاعتراض بهذا المفهوم لا يكون إلا حالاً مصدراً بالواو إن كان من الجمل إن يجب اقترانها بالواو إذا وقعت حالاً .

أما الشرط الأخير ، الذى يقول فيه ابن هشام «ان الجملة

الاعراضية لا يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت . فإن هذا الشرط نفسه هو شرط الجملة الحالية .

يقول ابن مالك: إن كانت الجملة مصدرة بمضارع مثبت أو منفى «بلا» استغنت عن الواو بالضمير كما استغنى اسم الفاعل . (عمدة الحافظ ٣٢٢) .

وقال أبو حيان : وتتضمن الجملة الواقعة حالاً ضميراً يعود على ذى الحال ، ويغنى عنه واو إلا إن كانت الجملة مؤكدة أو مصدره بمضارع مثبت (ارتشاف الضرب ٣٦٥/٢) .

وذكر محمد بن على الجرجاني: أن الجملة الحالية التى يمتنع فيها الواو هى : المضارع المثبت ذو الضمير لصاحبه ، كقوله تعالى: «ونذرهم فى طغيانهم يعمهون» (الأنعام ١١٠) ، وعلته أن المضارع يدل بالوضع على زمان الحال ، فتستغنى عن الواو الزمنية (الإشارات ١٨٧) .

والأصل فى الحال أن تكون جائزة الحذف ، لأنها فضلة وقد يعرض لها ما يصير الفائدة منوطة بذكرها ، فلا يجوز حذفها (عمدة الحافظ ٣٤٨) .

وإذا وقعت الجملة بعد الواو حالاً فى تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيراً ، فالتضمين كقولك : أقبل محمد ويده على رأسه ، وترك التضمين كقولك : جاء زيد وعمر ضاحك ، وأقبل بكر وخالد يقرأ ، وإن جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربط ما بعدها بما قبلها (شرح المفصل ٦٥/٢) .

والحال ينقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها إلى : مقصودة ، وهو الغالب ، وموطئة ، وهى الجامدة الموصوفة نحو: « فتمثل لها بشراً سوياً » (مريم ١٧) .

وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى : مبهنة ، وهو الغالب ، وهى التى تدل على معنى لا يفهم مما قبلها . ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها .

وتنقسم بحسب الزمان إلى : مقارنة : وهو الغالب ، نحو ﴿ وهذا بعلى شيخاً ﴾ (هود ٧٢) . ومقدرة : وهى المستقبلية : كمررت برجل معه صقر صائد به غداً ، أى مقدراً ذلك . ومنه : ﴿ ادخلوها خالدين ﴾ (النحل ١٢) . ومحكية ، وهى الماضوية ، نحو جاء زيد أمس راكباً .

وتنقسم بحسب حصول معناها لصاحبها صاحبها وعدمه إلى قسمين :

- حقيقية : وهى الغالب .

- وسببية ، كالنعت السببى ، نحو : مررت بالدار قائماً ساكنها . وقد تحدث السيوطى عن الحال المؤكدة حديثاً يجعلها أقرب إلى الاعتراضية من حيث الوظيفة ، فقال إنها ثلاثة أنواع : ١- مؤكدة لمضمون المعنى ، وشرط الجملة كون جزئها معرفتين نحو : أنا عبدك فقيراً إلى عفوك . ٢- مؤكدة لعاملها نحو : ﴿ فَبَسِّمْ ضاحكاً ﴾ (النمل / ١٩) . ٣- ومؤكدة لصاحبها ، نحو : جاء القوم طرّاً . (جمع الهوامع ٣٩/٤ - ٤١) .

وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل : والجملة تقع حالا ، وإنما كان كذلك لأنها نكرة ، والجملة تقع مكان النكرات فيصح وقوعها أحوالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فلا بد من الواو ويجوز إسقاط الضمير .. وإن كانت فعلية فإن كان مضارعاً مثبتاً بغير واو لوقوعه موقع ضارب وشبهه به .. (الإيضاح فى شرح المفصل ٣٤٤/١) .

وقال ابن الحاجب عن الحال التى تأتى مؤكدة : وهذه الجملة لا تخلو إما أن تكون مقيدة أو مطلقة ، فإن كانت مطلقة اختل معنى الحال من

حيث مشابهتها الصفة، وإن كانت مقيدة إذ لا تكون أبوه إلا في حال العطفية (في قولنا : زيد أبوك عطوفاً) وهو ممتنع وأجيب عنه بأن من الأفعال أفعال لا تقبل التقييد، وهى أفعال العلم، كقولك: تحققت الإنسان قائماً، فلم تجيء بقائم لتقييد التحقيق حتى ينتفى إذا قعد، وإنما ذكرته لتعرفه أنه كان عند التحقيق، والتحقيق مستمر، وإذا ثبت ذلك فى هذه الأفعال فلا فرق بين الحال التى يصح انتقالها، والتى لا يصح، وكذلك جاءت الحال فى هذا الباب غير منتقلة، ومنهم من استثقله فجعل الحال قسمين كل واحد منهما محدود بحد، وهو ظاهر كلام الزمخشري فإذا حد الحال المؤكدة، قال : هى تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التى لا عمل لواحد منهما فيه، والفرق بينهما وبين الحال المقيدة، أن الحال المقيدة تأتى لبيان الهيئة التى عليها الفاعل والمفعول عند تعلق الفعل به خاصة، وهذه تأتى لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقاً من غير تقييد. ووجه آخر من الفرق أن العامل فيها إما فعل وإما معنى فعل، والمؤكدة لا يكون عاملها إلا مقدراً لا يجوز إظهاره (الإيضاح ٣٤٣/١/٣٤٤).

ولا شك أن ما قدمناه قبل تحليل الشواهد التى قدمها النحاة للجملة الاعتراضية يمثل توطئة لذلك التحليل فإننى بعد أن أتممت البحث فى هذه الشواهد، ومقارنة الصور المختلفة للحال مفردة وجملة، بالجملة الاعتراضية توصلت إلى ما أشرت إليه من أن الاعتراض الحقيقى اعتراض بالحال، وأن ما جاء مخالفاً لذلك ليس اعتراضاً على الإطلاق إنما هو من متعلقات الجملة التى تتقدم تبعاً لتصرف المنشئ، وتحليلنا للشواهد التالية يؤكد ذلك.

قال ابن هشام: وقد وقعت الجملة المعترضة فى مواضع أحدها بين الفعل ومرفوعه، كقوله (المغنى ٣٨٧) :

شجاك - أظن - ربع الظاعنين .. ولم تبعاً بعلل العاذلينا .

قال ابن هشام : ويرى بنصب (ربيع) على أنه مفعول أول لظن وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر يعود إليه .

ولا اعتراض في الجملة، أما على رفع (ربيع) فإن التأويل يكون على وجهين: الأول: بمعنى أظن شجاك ربيع ، بمعنى أن الظن متعلق بالفعل والفاعل والمفعول به . الثاني: أن يكون الاعتراض للدلالة على حال المتكلم لأن الفعل (أظن) يتضمن ضميراً يعود عليه : والتقدير : شجاك - ظاناً - ركب الظاعنين .

والملاحظ أن الاعتراض هنا جاء بفعل مضارع لم يصدر بالواو، وهذا الشرط هو شرط الجملة الحالية التي تأتي فعلاً مضارعاً. ومن ذلك قول الشاعر:

وقد أدركتني -والحوادث جمعة- أسنة قوم لاضعاف ولا عزل

والجملة الحالية اعتراضية ، والحال الاعتراضية هنا تدل على حال مطلق يتضمن وصفاً للحال الذي أدركت فيه الأسنة هذا الفاعل على وجه الخصوص، ووصفاً للحال التي تصف به غيره ممن يشبهونه عند تعرضهم للأذى .

والحال الاعتراضية هنا - مع دلالتها على شيء من الإطلاق فإنها تتضمن أيضاً قيداً، لأن إدراك الأسنة للشاعر في حال تكون فيه الحوادث جمعة، يختلف عن إدراكها له في حال غير ذلك .

قال أبو حيان تعليقاً على (جاء زيد والشمس طالعة) إن الجمهور على أن الجملة خالية من الضمير، وقد وقعت هذه حالاً، وليست هيئة لزيد، على تقريره: جاء موافقاً طلوع الشمس (الارتشاف ٣٦٦/٢) .

ووجه الشبه بين الحال الاعتراضية والحال فى هذه الجملة أننا يمكن أن نقول : « جاء والشمس طالعة زيد » . جاء زيد والشمس طالعة . أدركتني والحوادث جملة - أسنة قوم . أدركتني أسنة قوم والحوادث جملة .

والفرق بين الحال الاعتراضية، والحال، أن الاعتراضية تتضمن ثلاثة أوجه: الأول : دلالة محضة على الحال كالحال عند مجيئها بعد تمام الجملة .

والثاني: أن تدل نفس الدلالة وهى معترضة من منطلق أنه نوع من التقديم لصلاحية التركيب لذلك ، فلا اعتراض من حيث التركيب والفائدة أن يكون تأخيرها دون لبس ، وإن كان ذلك يترتب عليه تضمن الحال عند تأخيرها على وجه واحد.

والثالث : أن القصد إلى الاعتراض بيان خصوصية الحال ؛ ففي قولنا : جاء - والشمس طالعة - زيد، أنه جاء فى حال ظهر فيه ولم يأت مختفياً، وفى قولنا : أدركتني - والحوادث جملة - أسنة قوم ، إن الحوادث أدركتني فى حال تكثر فيه الحوادث كثرة لا تقتصر على هذا الفاعل وإن كانت تتعلق به على وجه الخصوص، وهذا هو شأن الحال فى قولنا : جاء - والشمس طالعة - زيد، فإن الحال تتعلق بزيد خاصة لكنها ليست قاصرة عليه قصور الحال فى قولنا: جاء مبتسماً زيد - فالحال الاعتراضية حال للمقام، فقولنا اقتحم الجندى الميدان والرصاص منهمر، وصف للمقام الذى اقتحم فيه الجندى الميدان زماناً ومكاناً . ومن ذلك قول الشاعر :

ألم يأتيك - والأنباء تنمى - بما لاقت لبون بنى زياد

قال ابن هشام : على أن الباء زائدة فى الفاعل، ويمكن أن (يأتى، وتنمى) تنازعا ما، فأعمل الثانى، وأضمر الفاعل فى الأول، فلا اعتراض

ولازيادة، ولكن المعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره (الهمع ٣٨٧) .

قال ابن جنى : «والأنباء تنمى» اعتراض بين الفعل وفاعله وهذا أحسن مأخذاً فى الشعر، من أن يكون فى يأتيك ضمير من متقدم مذكور (الخصائص ٣٢٧/١) .

وفى أمالى ابن الشجرى : تقديره : ألم يأتك النبأ ، ودل على ذلك قوله : والأنباء تنمى (أمالى ابن الشجرى ٨٧/١) .

ووجه الاعتراض هنا أن الجملة تدل على حال مطلقة من ناحية دلالتها على أن هذا شأن الأنباء بوجه عام ، ومقيدة ؛ لأن إثبات الإنماء للأنباء فى ذلك المقام أو الحال يختلف عنه فى غيرها .

ومنه الاعتراض بين الفعل ومفعوله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وبدلت - و الدهر ذو تبدل - هيفا دبوراً بالصبا والشمأل

قال ابن جنى : فقوله : «والدهر ذو تبدل» اعتراض بين المفعول الأول والثانى (الخصائص / ٣٣٦) .

والحال الاعتراضية هنا: مطلقة من حيث إن تبدل الدهر حقيقة عامة، ومقيدة من حيث إن تبدل الشاعر خاصة جاء موافقاً لهذه الحال .

ومن الاعتراض ما يأتى بين المبتدأ والخبر ، كقوله :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نواذب لا يمللنه ونوائجُ

والحال الاعتراضية هنا تتعلق بأن إسناد الخبر إلى المبتدأ يوافق عشر الأيام بالفتى .

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملقى ، كقول الشاعر :

نحن - بنات طارق - نمشى على النمارق

والتقدير : نخص بنات طارق ، وهو جملة فعلية فعلها مضارع مثبت يتضمن ضميراً يعود على المبتدأ ، ولا فرق فيه بين المفرد والجمع ، لأننا لو قدرنا (أخص) لكان المتكلم واحداً منه .

ومنه ما يأتي بين ما أصله المبتدأ والخبر ، كقوله :

وإني لرام نظرة قب ل التسي لعلى - وإن شطت نواها - أزورها

قال ابن هشام : وذلك على تقدير أزورها خبر لعل ، وتقدير الصلة محذوفة : أى التى أقول لعلى (المغنى ٣٨٨) .

وهانحن نرى جواز تقدير : «أقول» إذا كان المعنى يتضمنها كما قدرناها مع «أظن» وقد أشرنا إلى أن جملة الشرط المعترضة تقع موقع الحال سواء أصدرت باللام أم لم تصدر . ومن ذلك قول الشاعر :

لعلك - والموعود حق لقاءه - بدا لك فى تلك القلوص بداء

فالاغراض هنا بحال يصف المقام الذى ورد فيه الترجى وهى مع إطلاقها فإنها تقيّد الرجاء ، فلا يستوى رجاء مع العلم بأن الموعود حق لقاءه ، ورجاء لم يقيّد بهذه الحال . ومن ذلك : (همع الهوامع ٥٢/٤) .

يالىت شعرى - والمنى لا تنفع - هل أغدوّن يوماً وأمرى مجمع

قال ابن هشام : «إن جملة الاستفهام خبر على تأويل «شعرى» بمشعورى ، لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا محتاج إلى رابط وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أى موجود ، أو أن ليت لا خبر لها هاهنا ، إذ المعنى ليتنى أشعر ،

فلا اعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه الاستفهام . (المغنى ٣٨٨)

والاعتراض هنا وصف للحال الذى ورد فيه التمنى وهو حال يتضمن استبعاد للحدث الذى يتمنى ، ليس بسبب الاعتراض ولكن بسبب مجيئ خبر الجملة الاعتراضية منفياً .

ومن ذلك الاعتراض بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله :

كأن - وقد أتى حول كميل - أثنافها حمامات مثول

والجملة الاعتراضية يمكن أن تأتى بين اسم كان وخبرها ، فتقول كأن أثنافها - وقد أتى حول كميل حمامات . وهو من المواضع المناظرة للحال التى تأتى بين اسم كأن وخبرها عند ابن مالك . كقولنا : كأن زيدا مقبلاً أسد ، وهى شبيهة بقولنا : كأنك - والليل حالك - بدر الدجى ، والأصح أن تأتى الجملة بين اسم كأن وخبرها وهى فى البيت ضرورة شعرية يستقيم بها الوزن ، وجملة - وقد أتى حول كميل ، حال تقدم على صاحبه - فالمعنى كأن الأثنافى فى حال مرور حول كميل حمامات مثول .

وقد قال ابن هشام تعليقاً على الجملة السابقة : كذا قال : قوم (أى بالاعتراض) ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها ، وهو اسم كأن ، على حد الحال فى قوله :

كأن قلوب الطير - رطباً ويابساً - لدى وكرها العناب والحشف البالى

والجملة لا يقاس عليها لأن الحال هنا بين اسم كان وخبرها وهى حال اعتراضية لا يجوز تأخيرها عن الخبر ؛ لأنها حينئذ تكون حالاً للخبر ، لو قلنا : كأن قلوب الطير لدى وكرها العناب والحشف البالى رطباً ويابساً .

ومن ذلك قول الشاعر : (المغنى ٣٩٣، الهمع ٥٤/٤) :

ليت - وهل ينفع شيئاً ليتُ ليت شباباً بوع فاشترتُ

والجملة الثانية هنا مكثفية بنفسها، أما الجملة الأولى فإن خبرها مقدر تفسره الجملة الثانية، والمعنى : أتمنى - ولا ينفع التمنى - أتمنى شباباً يبع فاشترته، فالاستفهام يتضمن النفي، ولهذا فإنه خبر فى المعنى وهى حال مانعة للتمنى لما تتضمنه من نفى لنفعه. ومن ذلك قول زهير :

وما أدرى - وسوف إخال أدرى - أقوم آل حصن أم نساء

يقول ابن هشام : وهذا اعتراض فى أثناء اعتراض، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدرى وجملة الاستفهام (المغنى ٣٩٣) .

والمعنى على هذا النحو: وما أدرى أقوم آل حصن أم نساء وإخال أنى سوف أدرى، فالجملة متعلقة بما قبلها، والتقديم هنا لإقامة الوزن لالنكتة نحوية أو دلالية .

وهذه الضرورات لا يقاس عليها، ولا تعرف إلا بإعادة ضبط الجملة حتى لا يلتبس المعنى، ومنها الاعتراض بين قد والفعل كقوله :

أخالد قد - والله - أوطأت عشوها - وما قاتل المعروف فينا يعنفنا

والأصل : قد أوطأت - والله - عشوها ، أو أخالد : والله قد أوطأت عشوها - والاعتراض بالقسم حال كما سنرى .

ومن ذلك الاعتراض بين حرف النفى ومنفبه كقوله :

ولا - أراها - نزال ظالمة تحدث لى نكبة وتنكؤها

والتركيب بغير ضرورة شعرية : وأراها لاتزال ظالمة ، أو لاتزال - أراها ظالمة ، أو لا أراها تزال ظالمة . فالأول : نجد أن (أراها) نصبت مفعولين ، والثاني نرى الاعتراض حالاً للمتكلم ، والثالثة : نجد أن النفى للفعل الأول ، والثاني منفي بما المحذوفة ، أي لا أراها ما تزال ظالمة ، ومن ذلك قول الشاعر (لعمري أبي دهماء زالت عزيزة) أي لازالت (جمع الهوامع ٦٦/٢) .

وقد روى ابن هشام الشطر بالضرورة الشعرية على هذا النحو : (فلا - وأبي دهماء - زالت عزيزة) . وهذا يكشف عن أن بعض النحاة يتكلفون الشواهد الشعرية لتستقيم القاعدة النحوية ، وليس بالضرورة أن يكون ابن هشام هو الذي تكلف ذلك .

وقد تأتي الجملة الاعتراضية دعائية ، كقوله :

إن الثمانين - وبلغتها - قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

فجملة : وبلغتها : فيها ضمير على مخاطب ، وتدل عليه وفيها ضمير يعود على الثمانين ، وعلى هذا يكون التقدير : اعلم أن الثمانين - مدعواً لك ببلوغها - قد أحوجت سمعي إلى ترجمان ، ومن ذلك قوله :

إن سليمي - والله يكلوها - ضنت بشيء ما كان يرزؤها

وفي الجملة ضمير يعود على سليمي ، ولهذا يكون التقدير : إن سليمي - مدعواً لها أن يكلأها الله - ضنت - فإن الاعتراض بالدعاء يتضمن حالاً يعود على ما يعود عليه الضمير .

وقد تأتي الجملة الاعتراضية قسمة ، ومن ذلك قوله :

إني - وأسطارٍ سطرٍ سطرًا - لقاتل يانصر نصر نصرًا

والقسم هنا حال لأنه يتضمن فعلاً مضارعاً يعود ضميره على اسم إن
والتقدير : إني مقسماً بأسطار لقائل . ومما نسب إلى ذلك ولا أراه منه قول كثير :
(انظر الخصائص ١ / ٣٤٠) :

وإني - وتهيامي بعزة بعدما تخلّيتُ مما بيننا وتخلت
لكالمرحى ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت
قال أبو علي : تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها .

وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم ، كقولك : إني وحبك لضنين
بك ، فتكون الباء متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف (المغنى ٣٨٩) ومن ذلك
قوله :

ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا والحق يدمغ ترهات الباطل

والفصل بين الموصول وصلته شذوذ لا يقاس عليه ، والاعتراض في الأصل
بين المبتدأ والخبر : ذاك وأبيك - الذي يعرف مالكا .. وهو حال للمتكلم
والتقدير : أقول : ذاك - مقسماً بأبيك .. الذي يعرف مالكا .. وغموض العبارة
ليس لما قدر وإنما للصياغة الأساسية التي فصل فيها الشاعر بين الاسم الموصول
وصلته .

ومن الاعتراض ما يأتي بين الشرط وجوابه ، ومن ذلك قوله تعالى : « وإذا
بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر » (النحل ١٠١) .

وقال العكبري : قوله تعالى : « والله أعلم بما ينزل » : الجملة فاصلة بين
إذا وجوابها ، فيجوز أن تكون حالاً ، وألا يكون لها موضع (العبيان ٨٠٦) .

وافترض أن لا يكون لها موضع جاء من دلالة الاعتراض على الإطلاق ،

وافترض أنها فى موضع الحال جاء من تضمنها قيداً . ولكن حل الإشكال لا يكون بما ذهب إليه المكبرى ، بل بما افترضناه من أن مثل هذه الجملة عندما تعرب حالا محضاً تكون حالا محضاً ، أما إذا أعربت حالا اعتراضية فإنها تتضمن الإطلاق والتقيد فى آن واحد ؛ لأن تبديل الآية مكان آية كان فى مقام علم الله بما ينزل وهو مقام مطلق ، وهو مع إطلاقه يمثل قيداً لأنه لا يستوى الشرط مع الجواب فى مقام علم الله بما ينزل مع الشرط والجواب فى غير ذلك ، أو بلا قيد على الإطلاق . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين﴾ (البقرة ٢٤) .

والاعتراض حال يدل على الإطلاق ، ويمثل قيداً مضافاً للشرط لأنه لا يستوى الشرط مع الجواب فى حال العجز ، مع الشرط والجواب فى حال القدرة ، أو مع الشرط والجواب بلا قيد على الإطلاق .

فإن لن وإن كانت تفيد النفى فى الاستقبال ، فإن المعنى وأنتم عاجزون عن الفعل فى الحال والاستقبال .

قال أبو حيان : ولما كان الأمر أمر تهكم وتعجيز أخبر أنهم ليسوا قادرين على المعارضة بقوله : ﴿ولن تفعلوا﴾ وجاء بـلن وإن كان الغالب أنها تدخل على الممكن تهكماً بهم على أنها ربما تدخل على الممتنع عن الإتيان لأنه ما من شئ من الأحداث إلا يصح أن يعبر عنه بالفعل (النهر الماد ٤٤) .

وقد نكون قد وفينا الموضوع حقه ، فقد قدمنا له بما يفيد أن الحال تأتى بين ركنى الجملة مجيئاً واجباً ، وأن من الحال الجملة ما يتضمن الإطلاق والتقيد فى آن واحد ، كما أشرنا فى الفصل الأول إلى أن الاعتراض بالجملة لا يرر تصنيف الجملة على أنها لا محل لها من الإعراب

وقد تبين لنا أن من الاعتراض بغير الواو ما جاء غير متضمن اعتراضاً في الحقيقة، كما تبين لنا تكلف البعض سواء أكانوا شعراء أم نحاة في الاعتراض، حيث وجدناهم يفصلون بين الصلة والموصول والحرف والفعل، بل إن منهم من فصل بين المضاف والمضاف إليه. وهذا كله شاذ لا يقاس عليه وليس من الفصاحة في شيء.

٤ - الجملة المفسرة

قال ابن مالك، لامحل إعراب للجملة المفسرة، وهي الكاشفة حقيقة ما تليه . (تسهيل الفوائد ١١٣) .

وقال أبو حيان الأندلسي: «جملة التفسير : هي الكاشفة ماتليه بما تفتقر إلى الكشف، وتفسر الجملة بمثلها، وقد تفسر المفرد .

وهذه لاموضع لها من الإعراب على المشهور، وقال الأستاذ أبو علي : التحقيق على حسب ما تفسر فإن كان له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب، وإلا فلا، (ارتشاف الضرب ٣٧٥/٢) .

وقال ابن هشام : التفسيرية: هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، والمفسرة ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ومقرونة بأى، ومقرونة بأن .

وقال : اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك فى موضعين: أحدهما: أن تكون المفسرة إنشاءً أيضاً نحو : «أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار» . والثانى : أن يكون مفرداً مؤدياً معنى الجملة نحو : «أسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشرًا مثلكم» (الأنبياء ٣١) .

ويقول ابن هشام: وقولى فى الضابط «الفضلة» احتزرت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال (فى نحو : زيدا ضربته) ، فقد قيل: إنها تكون ذات محل ... وهذا القيد أهملوه ولا بد منه . ويقول : قولنا: إن الجملة المفسرة لامحل لها خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره (المغنى ٣٣٩ : ٤٠٣) .

وقد كرر السيوطي نفس التعريف ، فقال : هي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صُدِّرَتْ بحرف التفسير نحو : «فأوحينا إليه أن اصنع الفلك» (المؤمنون ٢٧) أم لم تصدر به نحو : «إن مثل عيسى كمثل آدم خلقه من تراب» (آل عمران ٥٩) .

والقول إن المفسرة لا محل لها من الإعراب هو المشهور ، وقال الشلوبين : إنه ليس على ظاهره ، والتحقيق : أنها على حسب ما كانت تفسيراً له : فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي ، وإلا فلا . (جمع الهوامع ٥٦/٤) .

فالجمله المفسرة تقوم بوظيفة محددة في السياق تشبه التوكيد أو البدل أو عطف البيان ، أو النعت .

وإذا تأملنا ما سبق أن عرضناه في موضوع الكلام ، والجمله الاستثنائية وما يتصل بالوصل والفصل ، وجدنا البلاغيين أكثر إدراكاً لوقوع الجمله المفسرة موقعاً إعرابياً .

وقد وضع بدر الدين ابن مالك الفصل بقوله : إن الجمل متى نزلت مما قبلها منزلة العارية عنه ، لأنه أريد قطعها عنه ، أو إبدالها منه ، أو منزلة نفسه لكمال اتصالها به لكونها موضحة له ، أو مبنية ، أو مؤكدة لم تكن موضعاً لدخول الواو ، وكذلك إذا لم يكن بينها وبين الأولى جهة جامعة لكمال انقطاعها عنها . (المصباح ٥٨) .

فالذى يتصل بالجمله المفسرة هو المقتضى للإبدال والمقتضى للإيضاح ، والمقتضى للتأكيد . وهذا يلتقى مع تعريف الجمله المفسرة من أنها الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه بما تفتقر إلى الكشف . فأما ما ذكرناه فيما يتعلق بالفصل فقد لخصه بدر الدين بن مالك فقال «وأما المقتضى للإبدال :

كما يقول بدر الدين بن مالك :

أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد، والمقام مقام اعتناء بشأنه، لكونه مطلوباً في نفسه ، أو فظيماً ، أو غريباً ، أو لطيفاً ، أو نحو ذلك ، فيعيده المتكلم بنظم أو في منه على نية الاستئناف والقصد إلى المراد لتظهر من المجموع زيادة الاعتناء بالشأن .

ومثاله .

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلماً
يقول بدر الدين : أبدل « لا تقيمن عندنا » من « ارحل » ؛ لأنه أوفى
بتأدية إظهار الكراهية لإقامته من قوله « ارحل » لدلالة « لا تقيمن عندنا » على
طلب تركها بالمطابقة مع التأكيد ، ودلالة « ارحل » عليه بالالتزام من غير توكيد
ومنه قوله تعالى : ﴿ بل قالوا مثل ما قال الأولون . قالوا أئذا متنا وكنا تراباً
وعظاماً أئنا لمبعوثون ﴾ [المؤمنون ٨١ / ٨٢] ^(١) .

ويرى محمد بن علي الجرجاني أن تعلق الجملتين هنا تعلق تكميل ،
وهو عنده ينقسم إلى أربعة ، أولها : أن تكون الثانية كالتأكيد للأولى ، كقوله
تعالى : ﴿ كأن لم يسمعها كأن في أذنية وقرا ﴾ [لقمان ٧] .

وقوله تعالى : ﴿ واتقوا الذي أمدكم بما تغلمون . وأمدكم بأنعام
وبنين . وجنات وبنون ﴾ [الشعراء ١٣٢ ، ١٣٤] .

فإن الثانية مقررة لما أفادته الأولى .

ولهذا فإنه يري في قول الشاعر « ارحل لا تقيمن عندنا »

أن الثانية توكيداً للأولى لأن قوله ارحل - يستلزم عدم الإقامة (الإشارات ١٢٣) .

وأرى أنه بدل كما ذكر ابن مالك ، لأن فيه تبييناً وتوضيحاً ، والبدل جارٍ مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً وتخصيصاً وتوكيداً. (جمع الهوامع ١٩٠/٥) .

ويرى عبد القاهر أن قوله : ﴿ إن هذا إلا ملك كريم ﴾ مشابه لقوله ﴿ ما هذا بشراً ﴾ ، ومداخل في ضمنه من ثلاثة أوجه : وجهان هو فيهما شبيه بالتأكيد ، ووجه هو فيه شبيه بالصفة (الدلائل ٢٣٠) .

ويمكننا أن نقرر أن النحاة من البلاغيين كانوا أكثر إدراكاً من غيرهم لوقوع الجملة المفسرة موقعاً إعرابياً ، حيث لم يقصروا تفسيرهم للموقع على قالب جامد بل جعلوه يتصل بدلالة الجملة وقيامها مقام البدل أو عطف البيان اللذين يتضمنان توكيداً للمتبوع .

وقد يلقي ذلك بعض الضوء على وظيفة الجملة المفسرة ، من حيث إنها تفسير وبيان لعلاقة الجملة التابعة للمتبوعة ، وهي علاقة تتحدد من خلال وظيفة التابع في الإعراب والكاشف المبين لما قبله .

إن مجيء الجملة المفسرة جملةً جعل النحاة يختلفون - لهذا السبب - في تصنيفها : أهى بدل ، أم نعت أم عطف بيان ، أم توكيد والجملة في كل هذا تابع لما قبلها ومتعلقة به ، فكيف تكون الجملة كاشفة لحقيقة ما قبلها وتصنف على أنها لامحل لها من الإعراب ، وكأن الجملة لأنها جملة فلا موقع لها ، لا لأنها لا تؤدي وظيفة في السياق ، وقد ذكر ابن هشام ردّ بعضهم .. بأنه لم يثبت الجمهور وقوع عطف البيان والبدل جملة (قواعد الإعراب ٤٦/٤٧) .

فالمانع هنا كما يقول ابن هشام مجيء الجملة المفسرة جملة ، لا لأنها لا تقوم مقام الاسم ، أو اللفظ كما صرح هو ، فإذا كان الجملة تأتي تأكيداً للجملة ، وتأتي صفة لمفرد ، فإنه لا مانع أى تأتي بدلاً من جملة أو عطف بيان لها .. أو مفسرة تابعة لها فى الإعراب .

وقد اختار السيوطى رأى الشلوبين فى إعراب الجملة المفسرة فقال : وهذا الذى قاله الشلوبين هو المختار عندى ، وعليه تكون الجملة (المفسرة) عطف بيان أو بدل . (همع الهوامع ٥٧/٤) .

وقد مثل لها ابن هشام بقوله تعالى : «وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم» (الأنبياء ٣) . فقال : فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ، وهل هنا للنفى ثم قال : ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا ما فيه معنى القول يعمل فى الجملة ، وهو قول الكوفيين : وأن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل «والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم» (الرعد ٢٣) ، ومنه «ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا» (البقرة ٢١٤) وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد (التبيان) .

ومنه : «حتى إذا جاؤوك يجادلونك يقول الذين كفروا» (الأنعام ٣٥) إن قدرت «إذا» غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك ، وإلا فهى جواب إذا ، وعليها فيجادلونك حال .

فبعض الجمل التى قيل إنها مفسرة ذكر لها النحاة موضع إعراب وقال آخرون لا موضع لها حتى وإن تضمنت معنى البدل أو عطف البيان ، فإن قيل إن الجملة التفسيرية تختلف أيضاً عن هذين العايمين من بعض الوجوه فإنه لا يمنع أن تصبح تابعة مستقلاً لها ما للتابع من حق الإعراب فالصفة تأتي جملة ، وهى

جملة تقدر بنكرة ومجىء الجملة المفسرة جملة لا يمنع إعرابها حالة خاصة للتبعية من منطلق أنها فضلة كاشفة لحقيقة ماثلية، وهذه الخاصية جزء من وظيفة التابع .. وليس كل الجمل التي قيل إنها مفسرة هي فعلاً جمل مفسرة، فإن هذا يدحضه مجىء هذه الجمل حالاً أو مقولاً للقول في بعض المواضع .

وقد ذكر الأستاذ محمد عبد العزيز النجار في التوضيح والتكميل أنه كما يبدل الفعل من الفعل - تبدل الجملة من الجملة بدل كل من كل على الصحيح، بشرط أن تكون الثانية أدل على بيان المراد وتوضيحه، نحو اقطع القمح احصده، ولا يشترط في هذا أن يشتمل على ضمير (التوضيح ٢٠٠/٢) .

وذكر سيبويه شاهداً تضمن بدلاً للفعل من الفعل وقد جاء هذا البدل تفسيراً في قول بعض بني أسد:

إن يخلوا أو يجنبوا أو يغدروا لا يحلفوا

يغدوا عليك مرجلين كأنهم لم يفعلوا

قال سيبويه : فقوله «يغدوا» بدل من لا يحلفوا ، وغدوهم مرجلين يفسر أنهم لم يحلفوا (الكتاب ٨٦/٣) .

قال سيبويه سألت الأصمعي عن قوله جل وعز : «ومن يفعل ذلك يلق أثاماً * يضاعف له العذاب يوم القيامة ..» (الفرقان ٦٨ - ٦٩) ومثل ذلك من الكلام : إن تأتينا نحسن إليك، نعطك ونحملك . تفسر الإحسان بشيء هو هو، وتجمل الآخر بدلاً من الأول (نفسه ٨٦) .

فإذا قيل إن التبعية والإعراب للفعل فما هو شأن الجملة قلنا إن مجىء مسيرية متضمنة فعلاً هو بدل من فعل آخر لم تحقق بدليته إلا بالمعنى العام للجملة يؤكد أن الجملة التفسيرية تابعة للجملة المفسرة في الموقع الإعرابي

وقد ذكر ابن هشام أن المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من حرف التفسير ومقرونة بأى ، ومقرونة بأن : فالمقرونة بأن كقوله

وترمينى بالطرف ، أى : أنت مذنب وتقليبنى لكن إياك لا قلبى

والمقرونة بأن ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحِينَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفَلَكَ ﴾ (المؤمنون ٢٣) (المغنى : ٤٠٠) .

والغريب فى الأمر أنهم جعلوا للاسم الواقع بعد أى المفسرة موقعا : يقول ابن هشام وتقع أى حرف تفسير ، تقول «عند عسجد أى ذهب ، وغضنفر أى أسد ، وما بعد الحرف عطف بيان على ما قبلها ، لا عطف نسق .

ولا فرق بين قولنا : أنت مخلص ، أى وفى ، وقولنا أنت مخلص أى أنت وفى ، ولا فرق بين قولنا ، انهض أى قم ، وقولنا أمرته بالنهوض أى بالقيام .

ولا فرق بين هذا وبين قولنا : عندى عسجد أى ذهب ، فكل هذا عطف بيان أو بدل .

أما قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحِينَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفَلَكَ ﴾ وقوله أمرته أن قم ، وكتبت إليه أن افعل فإن مذهب البصريين أن ، «أن المفسرة» عندهم مصدرية ، وعلى هذا تكون ما بعدها بتأويل مصدر ، وقد عرض الهروى فى كتاب «الأزمية فى علم الحروف» أمثلة لأن التفسيرية . وهى أمثلة تؤكد ما ذهب إليه البصريون وما نراه من أن للجملة التفسيرية المصدرة بأن ، موقعا إعرابيا يقول الهروى : والوجه الرابع من وجوه - أن : تكون «أن» بمعنى أى التى للعبارة والتفسير لما قبلها ، كقولك ، دعوا الناس (أن ارجعوا) المعنى أى ارجعوا قال الله تبارك وتعالى ﴿ وانطلق الملائة منهم أن امشوا ﴾ (سورة ص الآية ٦) معناه أى امشوا وقال ﴿ وما قلت إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ﴾ (المائدة : ١١٧)

وقال : ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتى ﴾ (البقرة : ١٢٥) معناه أى طهرا بيتى وتكون فى الأمر خاصة ، ولا تجيء إلا بعد كلام تام ، لأنها تفسير .

فأما قوله أنها لا تجيء إلا بعد كلام تام فينقضه ما قدمه الهروى من شواهد : ففى قوله : دعوت الناس (أن ارجعوا) نجد أن الكلام لم يتم قبل أن وما بعدها حيث إن قوله : «ان ارجعوا» قد جاء إتماماً للمعنى ، وتفسير له .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتى ﴾ فإن المعنى قد تم بقوله أن طهرا بيتى ، والتقدير : وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل بأن طهرا بيتى ، أو بتطهير بيتى .

أما قوله تعالى : ﴿ وانطلق الملائم منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم ﴾ (ص الآية ٦) فقد قدرها العكبرى : (وانطلق الملائم منهم قائلين امشوا) .

أما قوله تعالى : ﴿ ما قلت إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شىء شهيد ﴾ (المائدة : ١١٧) .

فالتقدير : ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربي وربكم ، فأن وما بعدها عطف بيان للهاء حيث يصح وقوع القول على هذه الجملة متعددة بالباء ، فيكون التقدير : ما قلت لهم إلا - بأن اعبدوا الله) إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر ، والمفسر إما فعل القول ، وإما فعل الأمر وكلاهما لا وجه له ، أما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير ، لا تقول ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله ، ولكن ما قلت لهم إلا بأن اعبدوا الله ، وأما فعل الأمر فمسند إلى ضمير الله عز وجل ، فلو فسرت به باعبدوا الله ربي

وربكم لم يستقيم لأن الله تعالى لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم .

ويرى الزمخشري أن المعنى ما أمرتهم إلا أمرتني به ، حتى يستقيم تفسيره بأن اعبدوا الله ربي وربكم ، ويجوز أن تكون أن موصولة عطف بيان للهاء لا بدلا . (الكشاف ١ / ٦٥٦) . وقال سيوطي : سألت الخليل عن قوله :

متى تأتينا نلتم بنا في ديارنا نجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً
قال : تلتم بدل من الفعل الأول ، أراد أن يفسر الإتيان بالإمام (الكتاب ٣ / ٨٦) .

وقد عرضنا في دراستنا للاستئناف شواهد من مجيء الجملة المفسرة فضلة كاشفة تقع موقع التابع على البدلية أو عطف البيان ، أو مفسرة في موضع التابع . فالجملة المفسرة لم تتركب في موضعها تركيب أفراد يسلبها تمام فائدتها ، بل هي في موضع الفضلات كما عرفها النحاة الذين تعرضوا لها ، ولهذا فإن حق الفضلات في الإعراب .

٥- القسم وجوابه

قال ابن مالك القسم صريح وغير صريح . وكلاهما جملة فعلية أو اسمية . فالفعلية غير الصريحة في الخبر ، كعلمت ووثقت ، ضمنه معناه ، وفي الطلب : كنشدتك ، وعمرتك . وأبدل من اللفظ بهذه : عمرك الله ، وقعدك الله ، وقعيدك الله ، وقعيد الله ، كما أبدل في الصريحة من فعل المصدر أو ما بمعناه - ويضمّر الفعل في الطلب كثيراً استغناء بالمقسم به مجروراً بالباء ، ويختص الطلب بها ، وإن جر في غيره بغيرها حذف الفعل وجوباً ، وإن حذف معاً نصب المقسم به وإن كان المقسم به «الله» جاز جر (اللفظ) بتعويض «آ» ثابت الألف ، أو «ها» محذوف الألف ، أو ثابتها ، مع وصل ألف الله وقطعها . وقد يستغنى في التعويض يقطعها ، ويجوز جر «الله» دون عوض ولا يشارك في ذلك ، خلافاً للكوفيين ، وليس الجر في التعويض بالعوض ، خلافاً للأخفش ومن وافقه (تسهيل الفوائد ١٥٠) .

وقال : المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم ، تصدر في الإثبات بلام مفتوحة ، أو «إن» مثقلة ومخففة ، ولا يستغنى عنهما غالباً دون استطالة ، وتصدر في الشرط الامتناعي بـ «لو» أو «لولا» وفي النفي بـ «ما» أو «لا» أو «إن» ، وقد تصدر بـ «لن» أو «لم» وتصدر في الطلب بفعله أو بأداته ، أو بإلا ، أو لما بمعناها . وقد تدخل اللام على «ما» النافية اضطراراً . وإن كان أو الجملة مضارعاً مثبتاً مستقبلاً غير مقارن حرف التنفيس ، ولا مقدم معموله لم تغنه اللام غالباً عن نون التوكيد . وقد يستغنى بها عن اللام وقد يؤكد المنفى بلا (تسهيل الفوائد ١٥٢) .

وقال ابن السراج : «أدوات القسم والمقسم به خمس : الواو والباء والتاء واللام ومن . فأكثرها الواو ، ثم الباء ، وهما يدخلان على محلول قول : والله

لأفعلن فالأصل الباء (الأصول ٤٣٠) .

وقال ابن السراج : « قال الخليل : جئت بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف به بالباء ، إلا أن الفعل يجيء مضمراً ، يعنى أنك إذا قلت : والله لأفعلن ، وبالله لأفعلن فقد أضمرت : أحلف وأقسم ، وما أشبهه ، مما لا يتعدى إلا بحرف والقسم فى الكلام إنما تجيء به للتوكيد ، وهو وحده لا معنى له ، لو قلت : والله ، وسكت ، أو : بالله ، ووقفت لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمرٍ من الأمور ، وكذا إن أظهرت الفعل وأنت تريد القسم فقلت : أشهد بالله ، وأقسم بالله ، فلفظه لفظ الخبر إلا أنه مضمّر بما يؤكد (الأصول ٤٣١ ، وانظر الكتاب ٣ / ٤٩٥) .

وقال أبو حيان : « القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى خبرية غير تعجبية ، وأعنى بجملة : فى اللفظ ، نحو : أقسمت بالله ، أو فى التقدير ، نحو : بالله ، أى : أقسمت بالله .

وقال الحيدرة الهمنى : القسم ينقسم إلى ضربين : ضرب منه يكون بأداة ، وضرب منه يكون بغير أداة ، فالذى يكون بغير أداة ضربان : أحدهما : مبتدأ وخبر ظاهران ، وهو قول القائل : عليه عهد الله ، ، ملكه فى سبيل الله ، وامرأته طالق ، وما أشبهه لا يجوز فيه الرفع ، والضرب الثانى : مبتدأ ظاهره ، وخبره محذوف ، وهو قولهم : يمين الله ، وأمانته ، وعهد الله ، وميثاقه ، والمعنى يمين الله لازمة له ، أو أمانته ، أو أمانة الله ، وعهد الله ، وميثاقه عليه ، فهذا أو شبهه يجوز فيه وجهان : الرفع كما مثلنا ، والنصب على تقدير فعل محذوف ، كأنه يقول : ألزم نفسى بيمين الله وأمانته ، قال امرؤ القيس :

فقلت : يمين الله أبرحُ قاعداً ولو قَطَعُوا رَأْسِي لديكم وأوصالى

والضرب الثانى : الذى يكون بأداة يكون مجروراً أبداً بحرف الجر ، نحو :
والله لأفعلن ، وتالله لا فعلت كذا ، ولا بد للقسم من جواب ، وقد يجاب
بأربعة أحرف : إن واللام فى الإيجاب ، مثل : والله إنك فاعل ، وتالله لتفعلن .
قال تعالى : ﴿ فورب السماء والأرض إنه لحق ﴾ (الذاريات : ٢٣) ، وقال : ﴿
فوربك لنحشرنهم والشياطين ﴾ (مريم : ٦٨) وما ، ولا فى النفى ، قال تعالى :
﴿ قالوا والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ (الأنعام : ٢٣) . وقال : ﴿ فلا وربك لا
يؤمنون حتى يحكموك ﴾ (النساء : ٦٥) . ويجوز حذف حرف النفى . ولا يجوز
حذف حرفى الإيجاب غالباً . قال الله تعالى : ﴿ تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾
(يوسف : ٨٥) أى لا تفتأ .

وقال ابن عصفور : القسم : جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما
خبرية ... وقولنا : كلتاهما خبرية ، يعنى أن جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا
كان كل منهما كلام محتمل للصدق والكذب ، نحو : والله ليقومن زيد ،
ألا ترى أنه يحتمل أن يكون الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً (شرح جمل
الزجاجي ٥٢٠) .

وقال ابن جنى : وقد عقدت العرب جملة القسم ، من المبتدأ والخبر
فقلت : لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لأذهبن . فعمرك : مرفوع بالابتداء ،
وخبره محذوف ، والتقدير : لعمرك ما أحلف به . وقولك : (لأقومن) جواب
القسم ، وليس بخبر المبتدأ ، ولكن صار طول الكلام بجواب القسم - عوضاً
عن خير المبتدأ (اللمع فى العربية ٢٤٥) .

وقال ابن الأنبارى : فإن قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام ، وإن ،
وما ، ولا قيل : لأن القسم وجوابه - لما كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها ،
وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى ، برابطة بينه وبين جوابه ، وجوابه لا

يخلو إما أن يكون موجباً أو منفيّاً جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف ، حرفين للإيجاب ، وهم : اللام وإن ، وحرفين للنفي وهما : لا ، وما (أسرار اللغة ٢٧٧ / ٢٧٨).

وقال المهلى : والغالب فى جواب القسم أن يكون جملة فعلية متضمنة للمقسم عليه ، والمقسم عليه هو الذى يؤكد إثباته أو نفيه بالجملة القسمية (مفتاح الإعراب ٩٠).

وقال الصميرى : وقوله : أقسمت لأفعلن ، وأقسم لأفعلن ، وأذهبن ، وأحلف لأذهبن ، وأشهد لأفعلن ، فيكون جميع ذلك بمنزلة : والله لأفعلن ، وإن كان لفظه لفظ الخبر ، كما تقول فى الدعاء غفر الله لك ، فلفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء ، ... قال الله عز وجل : ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ . وقال النابغة :

فحلفت يا زرع بن عمرو إنه مما يشق على العدو ضرارى

فلفظه لفظ الخبر ، ومعناه القسم ، والتقدير فى هذا كله : أقسمت بالله ، وحلفت بالله ، وأحلف بالله ، وأشهد بالله . إلا أنهم يحذفون لدلالة الكلام عليه ... وتقول : قسماً لأفعلن ، ويمينا لأذهبن ، على إضمار الفعل ، كأنك قلت أقسم ، وقد يحذفون هذا الفعل مع المقسم به جميعاً ، ويقتصرون على جواب القسم ، كقولك : لأقومن ولأفعلن ، والمعنى : والله لأقومن ؛ والله لأفعلن ، وكل هذا اختصار وإيجاز لدلالة الكلام على المراد ، كما فى قوله : ﴿ لأقطعن أيديكم وأرجلكم ﴾ (الأعراف ١٣٤) . فجاء بجواب القسم (التبصرة والتذكرة ٤٥١) .

وقال ابن عيسى : وعقد الخبر خلاف عقد القسم ، لأنك إذا قلت

أحلف بالله على سبيل الخبر ، كان بمنزلة العدة ، كأنك ستحلف وكذلك إذا قلت حلفت بالله ، أو أقسم ، ونويت القسم - كنت مقسماً ولم تكن مخبراً ، إلا أنها وإن كانت جملة بلفظ الخبر ، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل ، فإن الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه ، نحو : أقسم بالله لأفعلن ولو قلت : أقسم بالله ، وسكت ، لم يجز ، لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط ، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر ، وهو قولك : لأفعلن ، وأكدته بقولك : أحلف بالله . (شرح المفصل ٩٠ / ٩) .

وقال ابن يعيش : اعلم أنه لما كان كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة ، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل قائم بنفسه ، وكانت إحداهما لها تعلق بالأخرى ، لم يكن بد من روابط تربط إحداهما بالأخرى كربط حرف الشرط بالجزاء ، فجعل للإيجاب حرفان وهما اللام ، وإن ، وجعل للنفي حرفان وهما ما ولا ، وإنما وجب لهذه الحروف أن تقع جواباً للقسم لأنها يستأنف بها الكلام ، ولذلك لم تقع الفاء جواباً للقسم لأنه لا يستأنف الكلام بها . فأما اللام ، فتدخل على الأسماء والأفعال ، فإذا دخلت على الأسماء فما بعدها مبتدأ وخبر ، كقولك : لزيد أفضل من عمرو . وإذا دخلت على الفعل المضارع لزم آخر الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة ، كقولك : والله لتضرينَّ عمرًا . والله لتضرينَّ عمرًا (شرح المفصل ٩٦ / ٩) .

وقال الشيخ خالد الأزهرى : (وحروف القسم من حروف الجر وسميت حروف الجر حروف القسم لدخولها على المقسم به وهى : الباء ، نحو : بالله لأفعلن كذا . فالباء : حرف جر وقسم ، والله : مقسم به . والجار والمجرور : متعلق بالفعل المحذوف وهو أقسم بالله . واللام فى لأفعلن : فى جواب القسم للتأكيد - وأفعلن فعل وفاعل جواب القسم .

و- واو - القسم : تكون عند حذف الفعل الذى يكون للقسم فلا يقال : أقسمت والله ، وذلك لكثرة استعمال واو القسم ، فتدل على فعل القسم .
فهى أكثر استعمالاً من أصلها - أعنى : الباء وتكون مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله تعالى نحو : والله لأفعلن . أو غير اسم الله تعالى نحو : ﴿ يس والقرآن الحكيم ﴾ (يسن ١ / ٢) .

وتاء القسم . وهى مختصة بلفظ الله تعالى ، نحو : تالله لأفعلن ، فلا يقال : تالرحمن ، وتالرحيم . وأما ما جاء فى قولهم ترب الكعبة - فشاذ .
(شرح العوامل ١٣٩ / ١٤٠) .

وقد ذكر ابن هشام من الجمل التى لا محل لها من الإعراب الجملة المحجوب بها القسم ، نحو : ﴿ والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ﴾ (يسن : ٢) .

فهو يرى أن جملة : ﴿ إنك لمن المرسلين ﴾ لا موضع لها من الإعراب لأنها لا تقع موقع المفرد ، أو لا يقع المفرد موضعها . (المغنى ٤٠٧) .

وأرى أن الجواب هنا ، خبر للمبتدأ أو يسد مسد الخبر ، أو هو نظير للخبر يستحق الرفع ، وجملة القسم مرفوعة على الابتداء لتعلقها بما بعدها ، والتقدير : قسمى بالقرآن الكريم إنك لمن المرسلين .

وقد ذكرنا أن ابن جنى يرى أن جواب القسم عوض عن الخبر .
(اللمع ٢٤٥) .

كما رأينا ابن عيوش يقول : لو قلت : أقسم بالله ، وسكت لم يجز ، لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط ، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر ، وهو قولك : لأفعلن ، وأكدته بقولك : أحلف بالله (شرح المفصل ٩٩ / ٩٩) .

وقد أشرنا إلى ما قاله عبد القاهر من أن «الرفع موضوع لما لا يستغنى من الكلام» (شرح الجمل ٢٦٣) .

ولا شك أن الجواب هنا في مقام العمدة ، وهو في موضع لا يستغنى الكلام عنه كما أشار ابن يعيش وغيره ، ومن ثم فإن القول بأن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب قول بعيد عن الصواب - لما قلنا ، ولأن جملة جواب القسم جملة مفيدة مستقلة قائمة بذاتها بدليل حاجتها إلى رابط يربطها مع جملة القسم ، ومن ثم فهي بعيدة عن مماثلة الحرف من حيث نقصانه المعنوي عن الاسم وعن الفعل ، وسواء أكان القسم جملة فعلية أو جملة اسمية فهو في محل رفع على الابتداء ؛ لأن الجملة هنا في مقام المفرد لحاجتها إلى تمام الفائدة بالإسناد وليس بالسبك أو التركيب .

وقد أعرب العكبري الجواب خبراً في قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه ﴾ (آل عمران : ٨١) ، فقال : وفي الخبر وجهان : أحدهما من كتاب وحكمة ، أى الذى أوتيتموه من الكتاب ، والنكرة هنا كالمعرفة ، والثانى الخبر لتؤمنن به والهاء عائدة على المبتدأ ، واللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم فى المعنى (إملاء ما من به الرحمن ١ / ١٤١) .

ومن الأدلة على مجيء جملة القسم خبرية ما ذهب إليه سيبويه حيث قال : واعلم أنك إذا أخبر عن غيرك أنه أكد على نفسه أو على غيره ، فالفعل يجرى مجراه حيث حلفت أنت ، وذلك قولك : أقسم ليفعلن واستخلفه ليفعلن ، وحلف ليفعلن ذلك ، وأخذ عليه لا يفعل ذلك أبداً ، وذلك أنه أعطاه من نفسه فى هذا الموضع مثل ما أعطيت أنت من نفسك حين حلفت ، كأنك قلت حين أقسم ليفعلن : قال : والله ليفعلن ، وحين استخلفه ليفعلن ، قال له :

والله ليفعلن . ومثل ذلك قوله تعالى جده : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا
تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (البقرة : ٨٣) (الكتاب ج ٢ / ١٠٦) .

فالجواب فى كل ذلك فى موضع الخبر .

أو هو فى موضع رفع جواب القسم الذى يسد مسد الخبر ، من حيث إن
الجواب عمدة فى التركيب حيث يطلبه ولا يتم التركيب إلا به .



٦- الشرط

جاء فى كشف اصطلاحات الفنون «الشرط فى اللغة العقد وتعليق شىء على شىء ... والشرط إلزام الشىء والتزامه ، ونقل فى الاصطلاح إلى تعليق حصول مضمون جملة بحصول أخرى وحروف الشرط هى الحروف الدالة على التعليق . والشرط فى اصطلاح النحاة : ما دخل عليه شىء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببية الأول ومسببية الثانى ذهناً أو خارجاً ، سواء كان علة للجزء مثل : إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة أو غير ذلك مثل : إن دخلت الدار فأنت طالق ، قيل مقصودهم بالسبب مجرد التوصل فى اعتقاد المتكلم ، ولو ادعاءً فيؤول إلى الملازم الادعائية ، ألا ترى إلى قولك . إن تشتمنى أكرمك ، فإن الشتم ليس سبباً حقيقياً للإكرام ، ولا الإكرام سبباً حقيقياً له ، لا خارجاً ، ولا ذهناً ، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما إظهاراً لمكارم الأخلاق . والشرطية عند النحاة هى الجملة المصدرة بأداة شرط ، فعلى هذا ، الشرطية : هى مجموعة الشرط والجزاء . (كشف اصطلاحات الفنون ١٢٠ / ٤)

وأدوات الشرط تنقسم ثلاثة أقسام : حروف ، وظروف ، وأسماء غير ظروف . وقد اختلفت النحاة فى تصنيف الأدوات فمنهم من جعل (إن) هى الحرف فقط ، وهناك من أضاف إليها إذما ، ومهما ، وإما

وقد رجحوا كون مهما اسماً له محل من الإعراب بدليل عود الضمير إليها فى قول الله تعالى : ﴿ مهما تأتانا به ﴾ (الأعراف : ١٣٢)

والظروف ستة : أين ، وأنى ، ومتى ، وحيثما ، وإذا ، وقد ضم بعضهم (وما) للظروف . والأسماء أربعة : من ، وما ، وأى ، وكيفما

والحروف شرط فى كل شىء لأنها أصل فى الباب ، وأين شرط فى

المكان ، وآتى شرط فى الجهة ، ومعنى شرط فى زمان مبهم ، وحيثما شرط فى مكان ، وإذا - عند البعض - حرف بمعنى إن ، وعند البعض شرط فى زمان ، وإذا شرط فى الزمان أيضا . وقال بعض النحاة لا يشترط بها إلا فى الشعر خاصة ، لأن إذا لا تكون إلا مضافة إلى الفعل الذى بعدها ، فإذا شرط بها عمل بها الفعل الذى أضيفت إليه ، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف شيئا ، ولذلك لم يُجزَّ به إلا فى الشعر ، لأنه موضع ضرورة

ومن : شرط فيمن يعقل خاصة . وما : شرط فيما لا يعقل (وغیره) ، وأى . شرط فيما يعقل ، وفيما لا يعقل وكيفما . شرط فى الحال ، فإذا قال . كيفما تصنع أصنع ، فكأنه قال : على أى حالة تصنع أصنع

وجميع الظروف مبنية لتضمنها حرف الشرط ، سوى «أى» فإنها معربة يتبين فيها الإعراب لعمومها وتمكنها ، وذلك أنها تدخل فى مواضع حروف الشرط كلها على اختلاف معانيها ، ولا يعمل فى جميع الشرطيات إلا فعل الشرط ، ولا تكون معمولة لما قبلها أبداً قال تعالى : ﴿أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنی﴾ (الإسراء: ١١٠) (انظر كشف المشكل فى النحو ١٦٠٠/٦٠٣).

يقول ابن الأنبارى : إن «إن» عملت الجزم فى الفعل المضارع ، قيل : إنما عملت لاختصاصها ، وعملت الجزم لأنها تقتضى جُمْلَتى الشرط والجزاء ، فلطول ما تقتضيه اختيار لها الجزم ، لأنه حذف وتخفيف ، فأما ما عدا (إن) من الألفاظ التى تجازى بها نحو «من ، وما ، وأى ، ومهما ، ومتى ، وأين ، وأيان وحيثما ، وإذا - فإنما عملت لأنها قامت مقام إن ، ما عدا أيا

فإن قيل : فما العامل فى جواب الشرط ؟ قيل اختلف النحويون فى ذلك ،

فذهب بعض النحاة إلى أن العامل فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط ،
وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان ، وذهب آخرون إلى
أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط
... (أسرار اللغة ٣٣٦ / ٣٣٧) .

ومن حروف الشرط «لو» وهو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه
واستلزامه لتاليه ، واستعمالها في المضى غالباً ، فلذا لم يجزم إلا اضطراراً ، وزعم
اطراد ذلك على لغة . وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسر فظاهر بعد
الاسم ، وربما وليها اسمها مرفوعاً ، وإن وليها أن لم يلزم كون خبرها فعلاً ،
خلافًا لزاعمى ذلك .

وجوابها في الغالب فعل مجزوم بلم ، أو ماضٍ منفي بما ومثبت مقرون
غالبًا بلام مفتوحة لا تحذف غالبًا إلا في صلة . (تسهيل الفوائد ٢٤٠) .

وانفردت لو بمباشرة «أن» كقوله تعالى : ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج
إليهم لكان خيراً لهم ﴾ (الحجرات : ٥) .

وهو كثير واختلف في موضع «أن» بعد «لو» ، فذهب سيبويه إلى أنها في
موضع رفع بالابتداء . وشبه شدوذ ذلك بانتصاب «غدوة» بعد كون ، وذهب
الكوفيون والمبرد والزجاج وكثير من النحويين إلى أنها فاعل بفعل مقدر ، تقديره :
لو ثبت أنهم هم وهو أقيس ، إبقاءً للاختصاص . (الجنى الدانى ٢٧ / ٢٨٠) .

ومن حروف الشرط : «لولا» وهى حرف امتناع لوجوب أو لوجود .

وقال المرادى : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التى تدخل عليها ،
فإن كانت الجملتان موجبتين فهى حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : لولا زيد
لأحسننت إليك ، فالإحسان امتنع لوجود زيد . وإن كانتا منفيتين فهى حرف

وجوب لامتناع : نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب ، نحو : لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع ، نحو : لولا عدم قيام زيد لأحسنست إليك . (الجنى الدانى ٩٥٧ / ٩٥٨) .

وذكر الرماني وابن الشجري والشلوبين إلى أن الخبر بعد لولا ليس بواجب الحذف على الإطلاق ، بل فيه تفصيل ، وهو أنه إن كان كوناً مطلقاً غير مقيد ، وجب حذفه ، وإن كان مقيداً لا دليل يدل عليه وجب إثباته : كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة - رضى الله عنها - : «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم» (البخارى كتاب العلم : ٤٨) .
وإن كان مقيداً وله دليل يدل عليه جاز إثباته وحذفه كقولك : لولا أنصار زيد لهلك (الجنى الدانى ٦٠ / ٦٠١) .

ويجمع أكثر النحاة على أن «الشرطية» مستقلة فى عمل الجزم .. بخلاف كلمات الشرط غير «إن» الشرطية - فإنها إنما تجزم الفعلين لتضمنها معنى «إن» ولنيابتها عنها ، لأنها مضمرة بعد هذه الكلمات (العوامل المائة ٢١٦) .

وقال ابن الحكم : «إن» حرف وهى أمُّ الباب ، وما سواه من الجوازم الشرطية فأسماء تتضمن معناها منها أسماء ليست بظروف وهى من وما وأى ومهما ، ومنها أسماء هى ظروف ، وتنقسم ثلاثة أقسام قسم يستعمل مع ما ، ومجرداً عنها وهو أين وأينما ومتى ، ومتى ما ، وقسم لا يستعمل مع ما وهو أنى ، وقسم لا يستعمل إلا مع ما وهو حيث ما ، وإذا ما ، وقد يستعمل أيضاً فى الظروف ، فيكون داخلًا فى هذا القسم . وإذا وكلما قد يجازى بهما ، إلا أنه

لا ينجزم بهما المضارع .. أما إن فدالاتها على الشرط أبسط وأقوى وأعم .
فلذلك جعلناها أم الباب . يدل ذلك على البساطة أنك إذا اعتبرت معنى ما سوى
«إن» من الجوازم الشرطية وجدته مركباً من معنى «إن» وزيادة معه ، فمن : معناه
كل ذى علم إن ، وما : معناه كل شيء إن . ويدل ذلك على القوة أنك تعملها
مقدرة فى جواب ما سوى الجازم من الكلام ، ولا يعمل ما سواها ، مقدراً بوجه
من الوجوه ، وأيضاً يفصل بينهما وبين الشرط الظاهر بالاسم فى نحو قوله تعالى :
﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ﴾ (الحجرات ٩) ولا يجوز
ذلك فى غيرها من الجوازم الشرطية إلا عند الضرورة .

(أما أسماء الشرط : من ، وما ، أى ، فإن قيل كيف تكون هذه
الأسماء عاملة فى الأفعال هنا ، ونحن نجد فيها ما يعمل فيه هذه الأفعال كما
فى قوله تعالى : ﴿ وما تقدموا لأنفسكم ﴾ فما فى موضع نصب بوقوع تقدموا
عليه ، وحكمه حكم المبتدأ فى اقتضائه للضمير الذى يعود إليه فى الجزاء ...
فالجواب أن كل واحد من الاسم الشرطى والفعل المنجزم به فاعل فى هذا المثال
ومنفعل ، لكن من جهتين مختلفتين ، فالجهة التى بها الاسم فاعل أعنى جهة
المجازاة هى التى بها الفعل منفعل ، والجهة التى بها الاسم منفعل أعنى جهة
وقوع الفعل عليه هى التى بها الفعل فاعل ، وإذا اختلف فيهما جهتا الفعل
والانفعال لم يلزم التمانع بينهما (المستوفى ١٨٦ / ٢) .

وقال ابن الحكم : ولا شك أن الفائدة فى نحو قول القائل (من يعطينى
أشكره) ينتظمها التالى دون المقدم فهل يجوز أن يكون المقدم مكملًا للاسم
الشرطى والتالى وحده خبراً عنه كما فى قول القائل الذى يعطينى أشكره ، قلنا
الفرق بين الشرطى من الأسماء ، والموصول فيها ، أن الموصول يحتاج إلى الصلة
لتكاملته ، فإذا استوفى الصلة كان الإخبار عنه فى المثال مطلقاً غير مشروط ،

والشرطى لا يحتاج إلى شيء يكمله لكن الحكم عليه يكون مشروطاً غير مطلق، وهذه الأسماء الثلاثة التى هى (من وما وأى) قد تستعمل أيضاً موصولات ولا فرق بين الحالين إلا من هذه الجهة (المستوفى ٨٧ / ٢) .

وقال السيوطى : قال ابن لىاز فى (شرح الفصول) إنما ضمنوا بعض الأسماء معانى الحروف طلباً للاختصار ، ألا ترى أنك لو لم تأت بمن وأردت الشرط على الأناسى لم تقدر أن تفى بالمعنى الذى تفى به «من» لأنك إذا قلت : من يقيم أقم معه ، استغرقت ذوى العلم ، ولو جئت بأن لاحتجت أن تذكر الأسماء : إن يقيم زيد ، وعمر ، ويكر ، وتزيد على ذلك ، ولا تستغرق الجنس (الأشياء والنظائر ١ / ٣٦) .

ولا شك أن القول بأن الشرط والجزاء يقعان خبراً للمبتدأ معاً ليس صواباً لأن الشرط تأسيس للجواب وهما ليسا معاً تأسيساً على الأداة حتى يكونا مسندين إليها .

يقول ابن السراج : (حرف الجزاء «إن» الخفيفة ، ويقال لها أم الجزاء ، وذلك قولك : إن تأتني آتاك ، وإن تقيم أقم ، فقولك «إن تأتني» شرط ، وآتاك : جوابه . ولا بد للشرط من جواب ، وإلا لم يتم الكلام ، وهو نظير المبتدأ الذى لا بد له من خبر ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد ، لم يكن كلاماً ، يقال فيه صدق ولا كذب ، فإن قلت منطلق ، تم الكلام ، فكذلك إذا قلت : إن تأتني ، لم يكن كلاماً ، حتى تقول : آتاك ، وما أشبه ، وحق «إن» فى الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل ، لأنك إنما تشترط فيما يأتى أن يقع شيء لوقوع غيره (الأصول ١٥٨ / ٢) .

وقال أبو حيان الأندلسى : جواب الشرط كخبر المبتدأ ، فلا يكون إلا بما يفيد (ارتشاف الضرب ٥٦٥ / ٢) .

وقال الشيخ محالد الأزهرى : إذا قلت : من يكرمنى أكرمه كان محل «من» مرفوعاً بالابتداء على تأويل : أى إنسان يكرمنى أكرمه وقال بعضهم : إن الخبر فى قولك : من يكرمنى أكرمه - هى الجملة الجزائية وحدها ، أعنى : «أكرمه» والجملة الشرطية لا يجوز أن تكون خبراً ، لكنها فى صلة الموصول مع الصلة بمنزلة شىء واحد - لأنها صفة لها . وقال بعضهم إن الخبر هما الجملتان جميعاً ، كأنك قلت إنسان ما ، إن يكرمنى أكرمه (شرح العوامل ٢١٨) .

ولا شك أن التقدير الأخير فيه نظر من عدة أوجه : الأول : أن التقدير يجب أن يراعى صدارة أداة الشرط ، فيكون التقدير : إن إنسان ما يكرمنى أكرمه . بمعنى : إن أى إنسان يكرمنى أكرمه . وعلى هذا يكون الجواب هو الخبر ، حيث يكون جملة الشرط صفة للنكرة التى قبله . الثانى : أن قوله إنسان ما إن يكرمنى أكرمه ، أفاد مجرد الإخبار عن المبتدأ ، لا مطلق الشرط . الثالث : أننا حتى لو سلمنا بصواب التقدير لكان حرف الشرط مع فعل الشرط - اعتراضاً وكان الجواب خبراً عن المبتدأ ، وكان الاعتراض مكملماً لما فى المبتدأ من نقص معنوى . الرابع : أن من الشرطية ليست نكرة مبهمه وإلا كانت جملة الشرط لها وهو ما لم يقل به أحد ، وإذا صح كانت جملة الجواب خبراً .

وقد أشار ابن هشام إلى ما أشار إليه غيره فقال : من يكرمنى أكرمه من فيها مبتدأ ، وخبر الشرطية ، الجملة أو الثانية ، على خلاف فى ذلك .

ولا شك أن «من» الشرطية ، من المعارف المبهمه لأنها بمعنى الذى ، وحيث إنها مبهمه ، فإنها تحتاج إلى ما يزيل الإبهام ، ويتمم النقص المترتب على ذلك الإبهام ، وفعل الشرط هو الذى يزيل الإبهام ويتمم «من» الشرطية ، مثل صلة الموصول مع الاسم الموصول بحيث يؤهل الشرط لأن يسند إليه الجواب .

ويُفرق النحاة بين السبك في صلة الموصول الاسمي والحرفي والتركيب في جملة الشرط الحرفي والاسمي . فقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ يؤول الموصول الحرفي مع الفعل بمصدر تقديره : صيامكم خير لكم . أما قراءة ﴿ وَإِنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ، فإنهم لا يقولون بسبك إن مع جملة الشرط مع أنهما لا يتمان إلا معاً ، كما يفرقون بين الخبر في الأولى والثانية ، فالخبر في الأولى مفرد وهو «خير» والخبر في الثانية جملة وتقديره «فهو خير لكم» .

والسيوطي في الأشباه والنظائر لا يقصر السبك على الموصول وصلته سواء أكانت الموصولات حروفاً أم أسماء بل يتجاوز ذلك إلى سبك الاسم مع الفعل بغير حرف سابق .

فيقول سبك الاسم مع الفعل بغير حرف سابق فيه نظائر منها إضافة الزمان إلى الفعل وهو في الحقيقة إلى المصدر . نحو : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ (الأشباه ١ / ٢٥٣) .

ومنها وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر ، نحو : سواء على أقيمت أو قعدت . ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الأجوبة الثمانية نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، أى : ما يكون منك إتيان فحديث : فالفعل الذى قبل الفاء في تأويل المصدر ولهذا صح النصب على إضمار «أن» ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ، ومن ثم امتنع الفصل والنصب ، فى نحو : ما زيد يكرم فيكرمه أحياناً . يريد : ما تريد يكرم أخانا فيكرمه لأنه كما تقدر معطوف على مصدر متوهم من سبك يكرم ، فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم فى تقدير المصدر (الأشباه والنظائر ١ / ٢٥٣) فالمعنى فى قوله سواء أقيمت أم قعدت : سواء على قيامك أم قعودك ، والسبك بدون سابق ظاهر .

والسبك في الأمثلة يكون بحرف مع الفعل ، سواء أكان الحرف ظاهراً أم مقدراً ، والتقدير يكون لما يقتضيه المعنى .

ولا شك أن المؤول لا يتطابق تماماً مع المعنى قبل التأويل سواء أكان ذلك فيما ذكرنا أو عند تأويل جملتي الشرط والجزاء إن دلالة جملة الشرط قبل تأويلها بمفرد يختلف عن دلالة الجملة نفسها بعد تأويلها بمفرد ، ويمكننا تأمل الجمل الآتية : ١- من يجتهد ينجح . ٢- إن تجتهد تنجح . ٣- أن تجتهد تنجح .

تجد أن تأويل الأولى : المجتهد ينجح ، والثانية اجتهدك نجاح لك ، والثالثة اجتهدك نجاح لك . فنحن نلاحظ أن المعنى بعد التأويل لا يتطابق مع المعنى قبل التأويل سواء مع «إن» الشرطية أو «أن» المصدرية وليس ذلك قاصراً على جملتي الشرط بل يتصل بالمصدر . يقول السهيلي : «أن» مع الفعل بتأويل المصدر فإن قيل فهلا اكتفى بالمصدر واستغنى به عن أن «لأنه أخصر؟ والجواب أن في دخول «أن» ثلاث فوائد : إحداهما : أن الحدث قد يكون فيما مضى وفيما هو آت ، وليس في صيغته ما يدل على معنى الاستقبال فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع «أن» ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان . الثانية : أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ، ففيها تحصيل للمعنى من الإشكال ، وتخليص له من شوائب الاحتمال . وذلك أنك إذا قلت «أعجبنى قدومك» احتمل الكلام معاني منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك صفة من صفاته وهياته ، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ، ولكنها عبارة عن كيفات ، واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه ، أو حالة من حالاته ، فإذا قلت أعجبنى أن قدمت ، كانت على الفعل «أن» بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمال المتصورة في الأذهان . (نتائج الفكر ١٢٦/١٢٧)

وأما ما قاله سيبويه من أن القول فى الشرط كالقول فى الاستفهام -فإن فيه نظراً، يقول سيبويه: إنك إذا استفهمت لم يجعل ما بعده صلة. فالوجه أن تقول الفعل ليس فى الجزاء بصلة لما قبله، كما أنه فى حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله، وإذا قلت: حيثما تكن أكن فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت: أين تكون؟ وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله، فهذا فى الجزاء ليس بصلة لما قبله، ويقول من يضربك؟ فى الاستفهام وفى الجزاء: من يضربك احترمه / فالفعل فيها غير صلة (الكتاب ٥٩/٣).

وهذا لا يتفق وطبيعة التركيب فى الشرط وفى الاستفهام. ففى الاستفهام نجد الجملة التى دخلت عليها أداة الاستفهام تامة الفائدة مكتفية بنفسها. كما فى قولنا: أنجح الطالب؟ أما فى الجملة الشرطية فإن الجملة التى تدخل عليها أداة الشرط تسلبها هذه الأداة تمام فائدتها، وتصبح طالبة للجواب الذى تتم به فائدتها، وقد استشهد كل النحاة على الجملة غير المفيدة بالجملة التى دخل عليها حرف الشرط فسلبها الفائدة كما أشرنا، فإذا قلنا: يجتهد الطالب نجد أنها مكتفية بنفسها وإذا قلنا: إن يجتهد الطالب. نجد أن أداة الشرط قد سلبت الجملة تمامها، فطلبت الجواب الذى تتم به الفائدة، ولا بد لهذا من القول بأن أداة الشرط مع جملة الشرط تعادل المفرد، أو المسند إليه، وسواء أكانت جملة الشرط مضافة إلى اسم الشرط أم صلة أم شبيهة بالصلة فإن الأداة مع جملة الشرط تقعان بالضرورة موقع المفرد؛ فتركيب أداة الشرط مع جملة الشرط تركيب إفراد، وتركيب اسم الاستفهام مع المستفهم عنه تركيب إسناد، وتركيب الإفراد يعنى أن الجزئين يكونان مفرداً، وتركيب الإسناد يعنى أن المركبين يكونان جملة. يقول ابن يعمش: التركيب على ضربين تركيب إفراد، وتركيب إسناد فتركيب الإفراد أن تأتى بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة،

ولاتفيد هذه الكلمة فى التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى. وتركيب الإسناد أن تركيب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى: فعرفك بقوله أسندت إحداها إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداها تعلق بالأخرى على السبيل الذى به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة. وإنما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهى والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراً وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا قم : أطلب قيامك. فكذلك الاستفهام والنهى (شرح المفصل ٢٠/١) .

وابن يعنى فى ذلك أقرب إلى الموضوعية ، لأنه يفسر التركيب من حيث المعنى والدلالة ، ولم يحصر نفسه فى إطار مصطلحات لا تتفق والإعراب بمعناه الواسع الذى يتجاوز مفردات الجملة الواحدة إلى الجمل بوصفها أجزاء للكلام .

وقد يكون من المفيد إلقاء الضوء على أدوات الشرط بصورة تفصيلية تربط فيها بين أدوات الشرط والتركيب الشرطى لفهم الجملة الشرطية فهما يقرنا من إعرابها إعراباً صحيحاً .

ومن هذه الأدوات التى نرى إلقاء الضوء عليها بعد إن ، ومن «لو» وهى لتعليق الجواب على الشرط فى الزمن الماضى ... وهى مع الماضى مفيدة لثلاثة أمور : أحدها : الشرطية . أى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها .

الثانى : تقييد الشرطية بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت «إن» ، فـ «إن» لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ولهذا قالوا : الشرط

بأن سابق عن الشرط بلو ، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي .
ألا ترى أنك تقول : إن جئتني غداً أكرمتك ، فإذا انقضى الغد ولم تجيء قلت :
لو جئتني أمس أكرمتك . وفي الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف ، قال الفخر
الرازي : والحق قول الزجاج إن المقدم هو المستقبل ، فإذا وجد صار حاضراً ،
فإذا انقضى صار ماضياً . الثالث : الامتناع ، وقد اختلف في إفادتها له ،
وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لانفيده بوجه ، وهو قول الشلوبين ، وزعم أنها لا تدل على
امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب . الثاني : أنها تدل على امتناع الشرط
والجواب جميعاً .

الثالث : أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً مثبتاً كان أو منفيّاً ولا تقتضي
امتناع جوابها . ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه أيضاً
لملازمته شرعاً أو عقلاً أو عادة (شرح التصريح ١٢ / ٥٧) .

وقال الأستاذ عباس حسن : لو الشرطية : نوعان ولا يحصل إلا بعد تحقق
معنى الأولى وحصوله في المستقبل ، فكلاهما لا يتحقق معناه إلا في المستقبل .
غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذي لا يمتنع هنا ... ومن ثم قال
النحاة : إن «لو» الشرطية غير الامتناعية شبيهة بإن الشرطية فهما يفيدان - غالباً
- تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل في جملة الشرط
والجواب مستقبلاً ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان أيضاً - أن
يكون زمن الجواب مستقبلاً (النحو الوافي ١٤ / ٤٩١ / ٤٩٥) .

قال المرادى : التحقيق أن «لو» حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما
مضى . فيلزم من تقدير حصول شرطها ، حصول جوابها . ويلزم كون شرطها
محكوماً بامتناعه . إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ، فتصير حرف وجوب

لوجوب ، وتخرج عن كونها للتعليق في الماضي . وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً ، على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط ، كما تقدم ، ولكن الأكثر أن يكون ممتنعاً . (الجنى الدانى ٢٧٤) .

وانفردت لو بمباشرة (أن) كقوله تعالى : ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم ﴾ (الحجرات : ٥) . وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وكثير من النحويين إلى أنها فاعل بفعل مقدر تقديره : ولو ثبت أنهم ، وهو أقيس ، إبقاءً للاختصاص (الجنى الدانى ٢٧٩ / ٢٨٠) .

ومن الشواهد الإعرابية قول الشاعر :

لو كان يطلب أجراً ما أتى ظهراً مضمخاً بفتيت المسك مختضباً

لو : حرف شرط غير جازم ، جملة : كان يطلب : جملة الشرط غير الظرفي لا محل له من الإعراب ، جملة : يطلب : فى محل نصب خبر كان ولو مع جملة الشرط : فى محل رفع على المبتدأ ، وجملة : ما أتى : جواب الشرط فى موضع رفع خبر أو تسد مسده .

وقد تثار مشكلة حول «لولا» الشرطية ، وهى حرف امتناع لوجود (الجنى الدانى ٥٩٧) لأنها تدخل على جملتين : اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى (المغنى ٢٧٢) .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد «لولا» ليس بمبتدأ ، ثم اختلفوا ، فقال الكسائى : مرفوع بفعل مقدر ، تقديره لولا وجد زيد ، وقال بعضهم : هو مرفوع بـ «لولا» لنيابتها مناب لم : «لو لم يوجد» حكاه الفراء عن بعضهم ...

وقال صاحب رصف المبانى : ويرفع عند الكوفيين على تقدير فعل نابت «لا» منابه . فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك ، و«لولا أنتم لكننا مؤمنين» (صبا : ٣١) . فالمعنى : لو انعدم زيد ، ولو انعدمتم . قال : وهذا هو الصحيح لأنه إذا زالت لا - ولى «لوه» الفعل ظاهراً ، أو مقدراً ، وإذا دخلت لا كان بعدها الاسم ، فهذا يدل على أن «لولا» مركبة من «لوه» التى هى حرف امتناع لامتناع ، و«لا» النافية . وكل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبل التركيب (الجنى الدانى ٦٠٢) .

ومعنى ذلك أن قولنا : لولا النيل لأفقرت مصر . يكون على هذا النحو :

لو - لا النيل - لأفقرت مصر ، لو - لم يوجد النيل - لأفقرت مصر
والتقدير : عدم وجود النيل - إقفار لمصر ، والتحليل على تقدير الخبر المحذوف
يكون على هذا النحو : لو - لا النيل - لأفقرت مصر . لو - النيل غير موجود - لأفقرت مصر .

ومن الشواهد على لولا ، قوله تعالى : «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ، لفسدت الأرض» (البقرة : ٢٥١) . والتقدير : لو دفع الله الناس بعضهم ببعض غير موجود لفسدت الأرض . ولو مع ما بعدها فى محل رفع مبتدأ ، وجملة الجواب فى محل رفع خبر للمبتدأ المؤول من لو وما بعدها أو هى سارة مسد الخبر .

ومن أسماء الشرط التى نرى إلقاء بعض الضوء عليها «مهما» .

قال المرادى : المشهور أنها اسم من أسماء الشرط ، مجرد عن الظرفية مثل «مر» وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفاً ، وفى الكافية قال فى شرحها :

إن جميع النحويين يجعلون «ما» و«مهما» مثل «من» فى لزوم التجرد عن

الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتاً ، منها قول حاتم :

وإنك مهما تعطِ بطنك سؤلَه وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وقال ابنه بدر الدين : لا أرى فى هذه الأبيات حجة لأنه يصح تقديرها بالمصدر (الجنى الدانى ٦١١) .

وقال الأستاذ محمد الأنطاكى : مهما : اسم شرط جازم يجزم فعلين ، ويعرب بحسب موقعه من الكلام : هو مفعول به مقدم فى نحو قولك : مهما تزرع تحصد . وهو خبر مقدم فى نحو : مهما يكن الجو فإنى راحل . وهو مبتدأ فى نحو قوله تعالى : ﴿ مهما تأتينا به لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ (الأعراف : ١٣٣) .

والأصل فى أسماء الشرط أن تقع مبتدأ لعود الضمير فى الفعل عليها سواء أكان ظاهراً أم محذوفاً ، فهى فى الأول مفعول به فى اللفظ لكنها مبتدأ فى المعنى فالأصل : مهما تزرعه تحصده . أى ما تزرعه تحصده ، فلو قلنا إنها مفعول لفظاً ومعنى لزال معنى الشرط : فلا يستقيم أن يكون التقدير : تزرع ما تحصد . بل التقدير ما تزرعه تحصده ، أو : إن تزرع (شيئاً) تحصده . وعلى هذا فإن أسماء الشرط التى لا يستوفى فعلها المتعدى فاعله لابد من تقدير إن معها فيكون التقدير : إن تزرع (مهما) تحصد ، أى : إن تزرع أى شيء تحصده .

والنحاة يعملون الفعل المتعدى فى أسماء الاستفهام قبلها قياساً على أى التى تظهر فيها علامة الإعراب ، ولا شك أن أسماء الشرط بعامة تختلف عن الحروف كما تختلف عن الظروف .

ويرى ابن الحكم أن هذه الأسماء الدالة على الشرط وجب أن يفرغ لها صدر الكلام ، فلا يجوز أن يقع شيء منها فاعلا ، وقد يجوز فيها الجر (المستوفى ١٢ / ٨٨) .

والأصل أن يتخلص الاسم للشرطية بأن يستوفى الفعل المتعدى مفعوله في الشرط وفي الجزاء .

وأما «إذ مآه» فهي حرف شرط عند سيبويه ، تجزم فعلين مثل إن الشرطية ، وذهب المبرد ، وابن السراج ، وأبو علي ، ومن وافقهم إلى أنها باقية على اسميتها ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً ، بعد أن كان ماضياً ، قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأنها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالاتها على وقت ماض ، دون شيء آخر يدعى أنها دالة عليه ، ولمساواتها للأسماء في قبول بعض علامات الاسمية ، كالتثوين ، والإضافة إليها ، والوقوع موضع مفعول فيه ، ومفعول به ، وأما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه : المجازاة . وهي من معاني الحروف . (الجنى الدانى ١٩١) .

ومن ذلك : إذا تأتني أكرمك .

إذا : اسم شرط جازم متعلق بالشرط . تأت : فعل الشرط مجزوم بإذما وعلامة جزمه حذف الياء ، والفاعل : ضمير مستتر تقديره أنت والنون للوقاية ، والياء ضمير مبنى في محل نصب مفعول به .

أكرمك : جواب الشرط مضارع مجزوم بالسكون ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، والكاف ضمير مبنى في محل نصب مفعول به .

والتقدير على اسمية إذا : إن تأتني (فى أى حين) أكرمك فيه . فتكون جملة تأتني مع إن المقدرة بتأويل مصدر فى محل رفع مبتدأ أما جملة تأتني فهي

صلة إن الشرطية لا محل لها من الإعراب ... وعلى حرفية إذ ما ، تكون إذ ما :
حرف لا محل له من الإعراب ، وجملة تأتني : لا محل لها من الإعراب ،
وجملة : إذ ما تأتني بتأويل مصدر في محل رفع مبتدأ ، وجملة أكرمك على
التقديرين : جواب الشرط في محل رفع خبر المبتدأ أو هي سادة مسد الخبر في
محل رفع .

وتعلق الظرف بالفعل والجواب معاً هو الذي يحقق الشرط ، بمعنى التعلق
واللزوم ، لا بمجرد القيد كالظرف والحال .

«أين» ، «أينما» ، متى ، متى ما - أنى ، حيثما ...

يقول ابن الحكم : وهي جوازم للمضارع ، ولا بد أن ينتصب كل واحد
منها على الظرف قال تعالى : « أينما تكونوا يأت بكم الله جميعاً » (البقرة :
١٤٨) . كأن المعنى : إن تكونوا في مكان أى مكان يأت بكم الله . وقال الشاعر :

متى ما تلقنى فردين ترجف روانف أليتيك وتستطار

كأن التقدير : إن تلقنى وقتاً ما معك ترجف روانف أليتيك .

وأنشد في (أين) قوله :

أين تصرف بنا العداة تجدننا تصرف العيس نحوها للتلاقى

وأما أنى فقد يجزم بها على الشرط في قول الشاعر :

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر

وأما حيثما ، وإذ ما ، فلا تجزم بهما إلا مع ما ، وكل واحدة ، منهما
إذا لم تدعم بما احتاجت إلى الجملة بعدها لتضاف إليها ، ولا يصلح الجزم في
جملة المضارع المضاف إليها ، وإن كانت فعلية مضارعة ، لأن المضاف والمضاف

إليه في حكم اسم واحد ليس كالمبتدأ والخبر ولا كالمفعول مع الفعل الواقع عليه، ولا كالظرف مع الفعل الواقع فيه ، ثم إن «ما» هذه تهيؤهما للجزم فتجزمان في نحو قول الشاعر :

حيثما تستقم يقدر لك الله مخاحاً في غابر الأزمان
وفي نحو قول الآخر :

إذا ما ترينى اليوم مزجى ظعيتى أصعد سيراً في البلاد وأفرعُ
فإني من قوم سواكم وإنما رجالي فهم بالحجاز وأشجعُ
والتقدير على نحو ما قدرنا قبل ، والعامل كالعامل . (المستوفى ٩٢ / ٢) .
«إذا» ، «كلما» . قال ابن الحكم :

فأما «إذا» ، و«كلما» فعلم أن كل واحدة منهما إنما يجازى به من حيث إنه يدل على الظرفية العامة غير المتخصصة ، تقول : إذا جئتني أكرمتك . كما تقول : إن جئتني أكرمتك . إلا أن «إذا» أدل على المجيء وحصوله . ولذلك حسن : إذا زالت الشمس جئتك ، ولم يحسن : إن زالت الشمس جئتك . فإذا هذا : يكون مضافاً إلى الفعل ، ولا يكون متضمناً لمعنى إن ، فلا يجزم به ، بل يكون ظرفاً غير شرطى . والعامل فيه الفعل بعده . أو معنى الفعل إن كنت سلكت به مسلك المجازاة في مثالنا هذا ، وكما في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة ٥) .

فإن لم يكن ذلك فالعامل فيه مقدم عليه ، كما في قوله :

أماوى ما يغنى الشراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدرُ
وقال ابن هشام : إن من أوجه إذا أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة

معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ (الروم ٢٥) . ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً ، ومضارعاً دون ذلك ، وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تردُّ إلى قليل تنزعُ

وإنما دخلت الشرطية على الاسم نحو : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير ، لا مبتدأ خلافاً للأخفش ، وأما قوله :

إذا باهلى تحتَه حنظلية له ولدٌ منها فذاك المذرعُ

فالتقدير : إذا كان باهلى ، وقيل : حنظلية : فاعل باستقر محذوفاً وباهلى : فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظلية ، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً ، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف . ولا تعمل إذا الجزم إلا فى ضرورة ، كقوله :

استغن ما أغناك بالغنى وإذا تُصَبِّك خصاصةً فتجمل

وفى ناصب إذا مذهبان : أحدهما : أنه شرطها وهو قول المحققين ، فتكون بمنزلة متى ، وحيثما ، وأيان . وقول أبى البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف غير وارد ، لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة ، كما يقول الجميع ، إذا جزمت كقوله :

«إذا تصبِك خصاصةً فتجمل» .

والثانى أن ناصب إذا ما فى جوابها من فعل ، وأشبهه ، وهو قول الأكثرين ، ويرد عليهم أمور : ١ - أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط

بينهما الأداة ، وعلى قولهم نصير الجملتان واحدة ، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب ، والمعمول داخل في جملة عامة . ٢- أنه ممتنع في قول زهير :

بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً

لأن الجواب محذوف ، وتقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه ، ولا يصح أن يقال لا أسبق شيئاً وقت مجيئه ، لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه ، وهذا لازم لهم أيضاً إن أجابوا بأنها غير شرطية ، وأنها معلولة لما قبلها وهو سابق .

وأما على القول الأول ، فهي شرطية محذوفة الجواب ، وعاملها إما خبر كان ، أو نفس كان ، إن قلنا بدلالتها على الحادث . والثالث : أنه يلزمهم في نحو «إذا جئتنى اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلاً ، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين وقصداً ، إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم .

قال ابن هشام : لم يتضادا كما في الوجه السابق ، وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو : «آتيك يوم الجمعة سحراً» وليس بدلاً لجواز : «سير عليه يوم الجمعة سحراً» برفع الأول ونصب الثانى ، ونص عليه سيويه وأنشد للفرزدق :

متى يردن يوماً سفار تجذبها أديهم يرمى المستجير المعورا

فيوما يمتنع أن يكون بدلاً من متى ، لعدم اقترانه بحرف الشرط ، ولهذا يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلاً من إذا ، ويمتنع أن يكون بدلاً من إذا ، ويمتنع أن يكون ظرفاً لتجد ، لئلا ينفصل ترد من معموله - وهو سفار - بالأجنبي فتعين أنه ظرف ثان لترد .

والرابع : أن الجواب ورد مقرونًا بإذا الفجائية ، نحو : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ (الروم : ٢٥) .

وبالحرف الناسخ ، نحو : إذا جئتنى اليوم فإنى أكرمك ، وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله . (المغنى ٩٦ / ٩٧) .

وقال أبو حيان الأندلسي : إذا : ظرف زمان فيه معنى الشرط غالبًا قيل : واتفقوا على أنه للاستقبال وزعم بعضهم أنه يكون للحال ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ والنجم إذا هوى ﴾ ، وأصلها أن لا تكون شرطًا ، إذ الشرط فى لسان العرب ما يكون يمكن وقوعه غالبًا ، وإذا فى الغالب تدل على المعلوم وقوعه ، ومع دلالتها على الظرفية تدل على ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى . وقيل : بل حصول الفعلين بحسب الاتفاق لا بحسب الارتباط ، إذ لو لوحظ فيها معنى الشرط ، جىء بالفاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجثهم إلا أن قالوا اثبتونا بآياتنا إن كنتم صادقين ﴾ (الجاثية ٢٥) .

والفرق بين (إن) و(إذا) أن (إن) لا تدل على الزمان بحسب الموضع بل بحسب الالتزام ، لكن قد يقصد بها الزمان مجازًا وعلى ضعف تقول : إن احمر البسر فأتنى . و(إن) - إنما تدخل على المشكوك أو المعلوم المبهم زمانه ، كقوله تعالى : ﴿ أفإن مت فهم الخالدون ﴾ (الأنبياء ٣٤) ولا يلزم فى (إذا) اتفاق الفعلين فى وقوع زمانهما ، بخلاف (متى) . تقول إذا زرتنى اليوم أزورك غدًا . ولا يجوز : متى زرتنى اليوم أزورك غدًا . وإذا استعملت إذا شرطًا فالجمهور على أنها مضافة للجمله بعدها ، وضمن الربط بين ما يضاف إليه وغيره ، والعامل فيها جواب الشرط ، والمتصور أنها ليست مضافة إليها ، والعامل فيها الذى يليها ، والمشهور أنه لا يجزم بها إذ ذاك إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ، ولا فى الكلام ، إذا أريد (ما) خلافًا لزاعم ذلك ، ولا يقتضى العموم ، فليست كأسماء

الشرط ، وقيل تقتضيه فهي مثل كلما تقتضى التكرار (ارتشاف الضرب ١٢ / ٥٤٩ - ٥٥٠) .

ويرى أبو حيان أن «أى» بحسب ما تضاف إليه : إن أضيفت إلى ظرف مكان - كانت ظرف مكان ، نحو : «أى» جهة تجلس أجلس معك . أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان ، أو إلى مفعول كانت مفعولاً ، أو إلى مصدر كانت مصدراً . وهي لتعميم أوصاف الشيء ، والأوصاف مشتركة ، فلذلك يلزم أن تضاف لفظاً أو معنى إلى الموصوف (ارتشاف الضرب ١٢ / ٥٥١) .

وقال السيوطى بذلك موجزاً (الهمع ١٤ / ٣١٨) .

وأنى : وهي ظرف للمكان يتضمن معنى الشرط ، وهي من الأسماء التى لا تلحقها ما : وهي : من ، وأنى وأيان . (البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٣٨) . ومن ذلك : أنى تجلس تسترح . أنى : اسم شرط جازم فى محل نصب ظرف مكان . تجلس : فعل الشرط مضارع مجزوم بالسكون . تسترح : جواب الشرط مضارع مجزوم بالسكون .

والتقدير : إن تجلس (فى أى مكان) تسترح فيه ، فاسم الشرط متعلق بالشرط والجواب لأنه يربط بينهما بالنيابة عن إن وجملة الشرط فى موضع المبتدأ إذا لم تتسلط عليها العوامل ، وجملة الجواب فى موضع الخبر ، أو سادة مسدة . هذا إذا اعتبرنا الجملة قد تحصلت للشرط .

وعلى هذا التأويل تتسلط العوامل على جملة الشرط الأولى ، ووفق رأى النحاة يتسلط العمل على الجواب ؛ لأن اسم الشرط عندهم متعلق بالجواب ، فإذا قلنا : قال المعلم : أنى تذهب تجد ما يفيد تكون جملة (تجد ما يفيد) فى محل نصب مفعول به مقولاً للقول ويكون الظرف الشرطى متعلقاً بالفعل تجد ،

وعلى ذلك لا يخلص التركيب للشرط بل يكون أقرب إلى الخبر . ولسنا نرفض ذلك ، بل نجعله وجهاً من وجوه التأولى والاختيار ، ودليل صحته أن الخبر يتضمن فى كثير من المواضع معنى الشرط كما أشرنا .

وقد أشرنا إلى أن (كلما) تدل على الظرفية غير المتخصصة ... تقول : كلما جئتنى أكرمتك ، فيكون المعنى قريباً من قولك : إن جئتنى أكرمتك . وأعم دلالة منه . وفى التنزيل : ﴿ كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله ﴾ (المائدة : ٦٤) فكلما ينتصب على أنه ظرف زمان من حيث إنه مضاف إلى المصدر مقدراً معه الوقت قبله ، فكأنك إذا قلت : كلما جئتنى أكرمتك : كل وقت مجيء لك أكرمتك . وحذف الوقت منها حذفاً لازماً استغناءً عنه . لأن الأزمنة كثيراً ما تتحدد بالأحداث (المستوفى ٩٣ / ٢ : ٩٤) .

أما «كيف» فقد ذكر السيوطى أنه لا يجازى بكيف ، وقال سيبويه وغيره : يجازى بها معنى لا عملاً ، ويجب كون فعلها متفقى اللفظ والمعنى ، نحو : كيف تصنع أصنع ، ولا يجوز : كيف تجلس أذهب . بالاتفاق ولا يجزم بها ، وقال الكوفيون وقطرب : نعم مطلقاً ، وقوم إن اقترنت بما ، نحو : كيفما تكن أكن . انظر (الهمع ٣٢١ / ٤) .

وقد يكون ذلك العرض كافياً لإعراب الجواب بوصفه متمماً للفائدة ، ونظيراً للخبر أو لنوع متميز من الخبر يتعلق بالحقائق والفروض ، أو على أنه ساد مسد الخبر ، أو نظير له ويستحق الرفع .

وقد أشرنا إلى القول بأن من الجمل التى حكم بأنه لا موضع لها من الإعراب : «الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ، ولا بإذا الفجائية ، فالأول جواب لو ، ولولا ، ولما وكيف ، والثانى ،

نحو : إن تقم أقم ، وإن قمت قمت . فأما الأول : فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأما الثانى : فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها (معنى اللبيب ٤٠٩) .

وقد أشرنا إلى أن الشرطية تتكون من ركنين : الأول : أداة الشرط وفعل الشرط ، والثانى : الجواب . والركنان مركبان تركيباً إسنادياً شرطياً يشبه الإسناد الخبرى ، لكن الفرق بينهما أن الإسناد الخبرى قد يتضمن معنى الشرط تضمناً ظاهراً ، كقولنا : الذى يجتهد ينجح ، والذى يسعى فى الخير ينال خيراً ، أو يتضمن معنى الشرط تضمناً غير ظاهر . كقولنا : المجتهد ينجح . والساعى فى الخير ينال خيراً . وقد لا يتضمن معنى الشرط كقولنا : زيد قائم . والشرط لابد فيه من البدء بالشرط ثم الجزاء ليكون الشرط متحققاً لفظاً ومعنى من مطلق أنه : «تعلق شىء بشىء بحيث إذا وجد الأول وجد الثانى» (التعريفات ١٢٥) .

أما إذا بنى الشرط على الجزاء ، فإن الشرط لا يزيد عن كونه قيداً للجزاء أو خبراً عنه . والإسناد فى الجملة الاسمية يشبه الإسناد الشرطى من حيث إن المبتدأ محكوم عليه ، والخبر محكوم به . فالجملة الشرطية - وإن كانت مركبة من جملتين ، فهى جملة واحدة لفظاً ومعنى ، يقول ابن يعيش : «وأما الجملة الشرطية ، فنحو : قولك : زيد : إن يقم أقم معه ، فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية ، وكان الأصل فى الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله ، نحو : قام زيد ، إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل من جملة الشرط ، والجزاء بالآخرى حتى صارت كالمبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر ، كذلك الشرط ، لا يستقل إلا بذكر الجزاء ، ولضرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ، جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد ، نحو : زيد - إن تكرمه يشكره عمرو . فالهاء فى تكرمه عائدة على

زيد، ولم يعد من الجزاء ذكر ، ولو عاد الضمير منهما جاز ، وليس بلازم، نحو :
زيد إن يقم أكرمه ، ففى يقم ضمير من زيد ، وكذلك الهاء فى أكرمه - تعود
إليه أيضا . (شرح المفصل ١ / ٨٩) .

ففى الجملة الشرطية - كما أشرنا - إسناد الجزاء إلى الشرط ، فإذا قلنا :
من يجتهد ينجح ، فإننا نكون قد أسندنا النجاح إلى من يجتهد إسنادا شرطياً أى
أننا علقنا النجاح بالاجتهاد ، وبمن يجتهد . فهى بمعنى : الذى يجتهد ينجح ،
لأنها تتضمن معنى الشرط ، وبمعنى المجتهد ينجح ، لأننا هنا نتحدث عن أى
مجتهد كما تحدثنا عنه فى الجملتين السابقتين . أما إذا قلنا : المجتهد ينجح فقد
فقد دلالاته على الشرطية من وجهين : الأول : خلو الجملة من أداة الشرط ومن
فعل الشرط .

الثانى : مجيء الجواب فعلاً ماضياً متعلقاً باسم وجملة الجواب تقع موقع
الخبر فى الشرط ، ولا بد لكى يكون الشرط تاماً من تأخر الجواب ، لأنه إن تقدم
فقد الشرط دلالاته ، فإذا قلنا ينجح من يجتهد كان «من» فاعلاً ، وإذا قلنا :
تنجح «إن تجتهد» كان إن تجتهد حالاً فالتقدير : تنجح مجتهداً ، وقد قال بهذا
السيوطى كما أشرنا ، وفى قولنا : إن تقم أقم . نجد النحاة يصنفون جملة أقم
على أنها لا محل لها من الإعراب «لأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة
بأسرها» (المغنى ٤٠٩) ولكن جزم الفعل غير إعراب الجملة ، فإننا نقول
المجتهد لا يخيب ، والمجتهد لن يخيب ، والمجتهد لم يخب ، والفعل فى الأولى
مرفوع ، وفى الثانية منصوب ، وفى الثالثة مجزوم ، ولكن موقع الجملة الرفع ،
فهى فى محل خبر . والذين يقدرّون موضعاً إعرابياً للجملة الواقعة بعد الفاء فى
قولنا : من يجتهد فإنه سينجح ، نسوا أنهم صنفوا الفعل الذى جعلوا الجملة فى
موضعه لا محل له من الإعراب . فكل فعل لا بد له من فاعل ، لأن وجود فعل

من غير فاعل محال (الاقتراح ٣٨) ومن ثم فالموضع للفعل والفاعل معا .

فالجواب فى موضع رفع لأنه فى موضع الخبر وبه تتم الفائدة .

والأستاذ محمد الأنطاكى يقترب من ذلك ، فهو يجعل : من يجتهد
ينجح = إن رجل اجتهد نجح = الذى يجتهد ينجح . ويجعل : ما تقرأه تستفد
منه = إن تقرأ شيئاً تستفد منه = الذى تقرأه تستفد منه ، وأجاز سيبويه : «الذى
يأتينى فله درهم ، لأنه فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء فى خبره ، كما تدخل
فى خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون
﴾ (البقرة : ٢٧٤) ومن ذلك قولهم : «كل رجل يأتيك فهو صالح وكل رجل
جاء فله درهمان ، لأن معنى الحديث الجزاء» (الكتاب ١ / ١٤٠) .

وتضمن الجملة للجزاء لا يمنع من إعراب ما هو فى موضع الجواب
خبراً . واللافت للنظر أن سيبويه اختار لجواب الشرط مصطلح «خبر الجزاء» وهو
أصدق فى الدلالة من جواب الشرط لأنه يجمع بين الوظيفة فى الجملة والموقع
الأصلى بوصفه خبراً أو فى موضع الخبر أو نظيراً له . كما يلاحظ وقوع
الموصول والصلة موقع أداة الشرط وجملة فعل الشرط حيث يقع الموصول موقع
الأداة ، وتقع الصلة موقع جملة الشرط .

وقد أشار بعض النحاة إلى أن جملة فعل الشرط هى بمثابة الصلة ، ومن
ثم فإن هذه الجملة جزء من مفرد ، لأنها مع أداة الشرط تقع موقع المفرد ولهذا
فإنه لا موقع لها من الإعراب .

وقد أعرب الدكتور فخر الدين قباوة جملة فعل الشرط غير الظرفى
جملة لا محل لها من الإعراب . فى قول الشاعر .

«وان رأيا لى غرة أغربا بها»

فقال إن جملة : رأيا لى غرة : جملة الشرط غير الظرفى لا محل لها من الإعراب . وأعراب الجملة الشرطية المتصلة بمن الشرطية ، لا محل لها من الإعراب فى قول الشاعر :

من يخنك الصفاءَ أو يتبدلُ أو يزلُ مثلما تزول الظلالُ
فاعلمن أننى أخوك ، أخو السو د ، حياتى حتى تزول الجبالُ

فقال : من : اسم شرط جازم ، مبنى على السكون الظاهر فى محل رفع مبتدأ . جملة : يخن : جملة الشرط غير الظرفى ، لا محل لها من الإعراب ، وجعل جواب «من» الشرطية : جملة الشرط والجواب ، وقد أشرنا إلى أن ذلك لا يتفق وطبيعة أسلوب الشرط حيث إن الفائدة لا تتم إلا بالجواب وجملة فعل الشرط لا محل لها من الإعراب لأنها فى موضع الصلة وإن لم تكن صلة محضة ، وهذا ما قال به الدكتور فخر الدين قباوة عند إعرابه لجملة فعل الشرط ولهذا لا يصح اعتبارها مع الجواب خبراً . (المورد الكبير ص ٢١ ، ص ٢٣٩) .

أما الأستاذ محمد الأنطاكى فإنه يرى أن «من» الشرطية هى الموصولة نفسها دُعيت بالشرطية لأنها ربطت الحدثين ... ولهذا فإنه يعرب جملة فعل الشرط : صلة (مَنْ) لا محل لها من الإعراب .

ولكنه مع ذلك اعتبر جملة فعل الشرط مع الجواب فى محل رفع خبر (مَنْ) الشرطية ، ولا أدرى كيف سوغ ذلك وهو يعلم أن الصلة جزء مما قبلها ، لا معنى لكل منهما إلا باجتماعهما ، لأنهما معا يعادلان المفرد وهذا ما قاله الأستاذ محمد الأنطاكى أيضاً ، كما أشرنا . (المنهاج ٣٣١) .

وبحق لم نسند فعل الشرط والجواب معاً إلى أداة الشرط بل نسند الجواب إلى الشرط : الأداة وفعل الشرط .

فالخبر عند ابن جنى : « كل ما أسند إلى المبتدأ ، وحدثت به عنه » (اللمع ٧٢) . وهو عند الهمنى : « كل كلام تمت به الفائدة لأنك إنما تأتي بالمبتدأ ليعتمد عليه الخبر ، وتأتي بالخبر لتفيد به عن المبتدأ » (كشف المشكل ٣١٧) . ويقول أبو حمان : « جواب الشرط كخبر المبتدأ فلا يكون إلا بما يفيد » (الارتشاف ٢ / ٥٦٥) . ويقول السيوطى : « وشرط الجواب الإفادة ، فلا يكون إلا بما يفيد كخبر المبتدأ ، فلا يجوز إن يقيم زيد يقيم ، كما لا يجوز فى الابتداء زيد زيد (الهمع ٤ / ٣٢٦) .

وإذا كان وقوع الجواب خبراً ، فإن من غير المعقول موضوعياً ومنطقياً أن يكون الفعل والجواب خبراً ، والفعل مع الأداة كالمضاف إليه مع المضاف ، ولا يجوز أن نقول فى : طالب العلم يفوز : إن : العلم : خبر لـ « طالب » وكذلك لا يجوز أن تقول فى من يطلب العلم يفز : إن (يطلب العلم يفز) خبر « من » الشرطية ، لأن من يطلب العلم = طالب العلم .

وقد قال السيوطى : إن الفاء تدخل فى الخبر جوازاً بعد مبتدأ تضمن شرطاً (الهمع ٢ / ٥٦) .

وقال : لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه ، لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شئ من خبر المبتدأ ، لكنه لما لحظ فى بعض الأحيان معنى ما يدخل عليه الفاء ، دخلت وهو الشرط والجزاء (همع الهوامع ٤ / ٣٢٦)

وإذا كان بعض الدارسين قد أشار إلى أن «من» الشرطية تناظر «من» الموصولة . فإن «إن» الشرطية تناظر «أن» الموصولة .

قال ابن هشام : ذكر لأن معان : أحدها : الشرطية كإن المكسورة وقال : ويرجحه عندي أمور : أحدها : توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل المتوافق ، فقرأ بالوجهين قوله تعالى : ﴿ أن تفضل إحداهما ﴾ (البقرة : ٢٨٢) ﴿ ولا يجرمكم شأن قوم أن صدوكم ﴾ (المائدة : ٢) ، ﴿ أفنضرب عنكم الذكر صفحاً إن كنتم مسرفين ﴾ (الزخرف : ٤٣) . وروى بالوجهين قوله :

أتغضب أن أذنا قتيبة حزنا

الثاني : مجيء الفاء بعدها كثيراً ، كقوله :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبعُ

الثالث : عطفها على إن المكسورة ، في قوله :

إما قمت وأما أنت مرتحلاً فالله يكلؤ ما تأتي وما تذرُ

الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية (المغنى ١ / ٣٦) .

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ أن تفضل إحداهما ﴾ (البقرة : ٢٨٢) - قال : وقرأ حمزة : ﴿ إن تفضل إحداهما ﴾ على الشرط . وكذلك قوله تعالى : ﴿ أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين ﴾ (الزخرف : ٥) .

قال الزمخشري : قرئ «إن كنتم» وقال : فإن قلت : كيف استقام معنى إن الشرطية ، وقد كانوا مسرفين على البيت ؟ قلت : هو من الشرط الذي ذكرت أنه يصدر عن المدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته كما يقول الأجير : كنت عملت لك فوفني حقي (الكشاف) .

وإذا كانت إن الشرطية والمصدرية تتواردان على الحل الواحد والأصل التوافق ، فإن كلاً من الموصولية والشرطية تتواردان أيضاً على المحل الواحد ، والأصل التوافق . ففي قوله تعالى : ﴿ إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ (يوسف : ٩٠) فقد قرأ قبل : «ومن يتقى ويصبر» ، وقيل : إن «من» موصولة ، وسكن «يصبر» تخفيفاً ، وقيل : شرطية والياء فى يتقى للإشباع (التوضيح والتكميل ١ / ٦٢) . وقال العكبرى : الجمهور على حذف الياء ، ومن : شرط ، والفاء جوابه ، وقرأ بالياء ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها : أنه أشبع كسرة القاف ، فنشأت الياء . والثانى : أنه قدر الحركة على الياء وحذفها بالجزم ، وجعل حذف العلة كالصحيح فى ذلك . والثالث : أنه جعل من بمعنى الذى فالفعل على هذا مرفوع ويصير بالسكون فيها وجهان :

الأول : أنه حذف الضمة لثلاث تتوالى الحركات ، أو نوى الوقف عليها وأجرى الوصل مجرى الوقف . والثانى : هو مجزوم على المعنى ، لأن «من» هنا وإن كانت بمعنى الذى ، ولكنها بمعنى الشرط لما فيها من العموم والإبهام ، ومن هنا دخلت الفاء فى خبرها ، ونظيره : ﴿ فأصدق وأكن ﴾ (المنافقون : ١٠) فى قراءة من جزم (الغبيان ٢ / ٧٤٤) .

وقد أعرب مكى بن أبى طالب جواب الشرط خبراً ، فى قوله تعالى : ﴿ ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب ﴾ (آل عمران : ١٩) فقال : من : شرط فى موضع رفع بالابتداء . وقوله : ﴿ فإن الله سريع الحساب ﴾ خبره ، والفاء جواب الشرط ، والعائد على المبتدأ من خبره محذوف ، تقديره : سريع الحساب له (مشكل إعراب القرآن ١ / ١٥٣) .

وقد أشار الأستاذ محمد الأنطاكى إلى إشكالية وقوع الجواب موقع الخبر ، فقال : من النحاة من يجعل جملة الجواب وحدها هى الخبر على اعتبار

أن قولنا : من يجتهد ينجح . مساو لقولنا : المجتهد ينجح ، ولكن هذا الرأى يوقعنا فى مشكلة ، وذلك إذا كانت جملة الجواب مرتبطة بالفاء ، مثل : من يجتهد فإنه ناجح ، فجملة الجواب على رأى هؤلاء فى محل رفع خبر لـ «من» وهى فى الوقت نفسه فى محل جزم جواباً لشرطٍ جازم اقتران بالفاء ، فكيف تكون جملة واحدة فى محلين للإعراب (المنهاج ص ٦٨) .

وقال الأستاذ عباس حسن : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب ، فى نحو : من يقيم فإنى أكرمه ، فى محل جزم ورفع باعتبارين هما الشرطية ، والخبرية ، بناء على أن الجواب هو الخبر أيضاً . وفى نحو : من يقيم أكرمه : تكون جملة جواب الشرط فى محل رفع على الخبرية فقط لظهور أثر أداة الشرط فى المضارع الثانى - لأن الموقع للجملة أى الفعل مع الفاعل ، وليس للفعل فقط . وقد ذكر الأستاذ عباس حسن ذلك تعليقاً على قول الدمامينى الذى يرى أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب مطلقاً لأنها «لا تقع موقع المفرد وهو الفعل المقابل للجزم ، لأنها لم تقع موقعه وحده ، بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة ، وانتهى الأستاذ عباس حسن إلى أنه فراراً من اللبس - يحسن الاقتصار على الرأى الثانى عند اقتران الجواب بالفاء أو إذا والاستغناء عن الخبر لوجود الجواب الذى يدل عليه (انظر النحو الوافى ٤ / ٤٥٧) .

وعلى هذا يمكننا اعتبار جملة جواب الشرط تسد مسد الخبر ، فهى فى موضع رفع .

ومن الدارسين من يرى أن الشرط ليس خبراً وأن دلالتها أقرب إلى الإنشاء منها إلى الخبر ، ولكن جملة الشرط لا تتحدث عن الخبر ، لأنها إخبار عن تعلق شىء بشىء ، أى عن ارتباط شىء بشىء ، أو حدث بحدث ، أى عن حقيقة

والإخبار إما أن يكون عن حدث تم أو يتم أو سيتم . فالذى تم مثل سافر على إلى القاهرة . والذى يتم : يسافر الآن على إلى القاهرة ، أما الإخبار عن الحقائق . فمن أمثلة ما جاء بالفعل الماضى : فاز العاقل ، وبالمضارع : يفوز العاقل ، وبالمستقبل سيفوز العاقل ، وما لم يحدث لم يفز أحق ، وفى المستقبل : لن يفوز أحق . وواضح أن الإخبار عن الحقائق إخبار مشروط لارتباطه بالفعل فإنه يمكن أن يتجرد من الزمان ، فقولنا فاز العاقل يمكن أن يرتبط بالماضى والحاضر والمستقبل . والأمر فى الشرط يتعلق بخبر عن حقيقة عندما يتحقق الشرط معنىً ومعنىً . فعندما تقول : من يجتهد ينجح يكون المعنى متعلق بالخبر من حيث إنك تخبر عن لزوم النجاح للاجتهاد ، كما أخبرت عن المجتهد بأنه ينجح ، لأن قولنا المجتهد ينجح معناها أى إنسان يجتهد ينجح ، فهذه حقيقة يفترضها القائل . وهى تقبل الصدق والكذب من هذا المنطلق .

فالإسناد الشرطى ضرب من الإسناد الخبرى الذى تتضمن بعض ضروبه معنى الشرط .

ومن القضايا التى تتصل بالشرط ما ذكره البغدادى فى خزانة الأدب من «إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة» ، واستشهد بقوله :

إنك إن يصرع أخوك تصرع

وقال : إن جملة «تصرع» خبر إن ، والجملة دليل جزاء الشرط ، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر (خزانة الأدب ٢٠ / ٨) .

ومما يؤكد قوة الشبه بين الجملة الاسمية وجملة الشرط بركنيهما صحة دخول الأفعال التى تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، فتقول : علمت من يجتهد ينجح . أى علمت المجتهد ينجح أو علمت حقيقة ارتباط النجاح بمن

يجتهد على سبيل الشرط .

ولا شك أن «مَنْ» إذا جاءت شرطية فإنها مفعول به أول لعلم والجواب هو المفعول الثانى لأنها فى الأصل مبتدأ ، والأفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، فنحن لا نقول فى إعراب أعلمت المجتهد ينجح . إن (المجتهد ينجح) معاً فى محل نصب مفعول به لِعَلِمَ . بل نقول إن (المجتهد) مفعول به أول ، وجملة (ينجح) فى محل نصب مفعول به ثانى . وإذا جاءت موصولة فلا اختلاف فى الإعراب .

وهناك دليل آخر على شدة الشبه بين الجملتين هو أننا إذا أردنا أن نُعَلِّمَ جملة الشرط كلها لشخص ما بـ عَلِمَ لم يصح إلا بتعدية علم بالهمزة ، فنقول: أعلمت محمداً من يجتهد ينجح . ويجوز أن نعلمه بما هو عنه فنقول علمت محمداً إن يجتهد ينجح . على أساس أن «إن يجتهد» اعتراض ولا نقول : علمت محمداً إن يجتهد المهمل ينجح ، بل أعلمت محمد إن يجتهد المهمل ينجح . ولم يصح ذلك إلا لوقوع الشرط والأداة موقع المفعول الأول ، والجواب موقع المفعول الثانى .

ومن أدلة اتفاق الجملة الاسمية والجملة الشرطية ، قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ (البقرة : ٢٦٥) .

وقد أعرب مكى بن أبى طالب الآية بقوله : أما : حرف فيه معنى الشرطى ، ويقع بعده الابتداء والخبر ، ولذلك دخلت الفاء بعده . الذين : رفع بالمبتدأ ، فيعلمون ، وما بعده : الخبر (مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٤) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأَمَّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ (القارعة ٩ / ٦) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ

أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ، وأما من بهل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ﴿ (الليل ١٥ / ١٠) .

قال مكى : من ثقلت موازينه : مَنْ اسم شرط تام فى موضع رفع
بالابتداء ، فهو : الخبر . ومثله من خفت (مشكل إعراب القرآن ٨٣٨)
وقال : فأما من أعطى : من : رفع بالابتداء ، فسنيسره : الخبر ، وهو شرط
وجوابه ، ومثله : وأما من بهل (نفسه ٨٢٢) .

وقال ابن الأنبارى : قوله تعالى : ﴿ فهو فى عيشة راضية ﴾ : الفاء :
جواب (أما) ، لما فيها من معنى الشرط . (البيان ٥٣٠ / ٢) فالخبر والجواب
يتطابقان فى الجملة المصدرة بأما . وأما تكون بمعنى مهما الشرطية ، ولا تعمل
عملها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك ، فنقول : أما زيد فمنطلق ، وأما
أخوك فشاحص . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا
تنهر ﴾ (الضحى) .

فدخلت الفاء فى جوابها كما تدخل فى أجوبة الشرط لما فيها من معنى
مهما ، وفيها اختصاص بالتفصيل (وصف المباني ٩٧) .

وقال بعضهم إنها ترد حيث لا تفصيل فيه ، كقولك أما زيد فمنطلق .
ولذلك قال بعضهم : هى حرف إخبار مضمن معنى الشرط ، فإذا قلت : أما
زيد فمنطلق - حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأثبت «أما» مناب ذلك (الجنى
الدانى ٥٢٢) . وهى إخبار ، ولا يليها إلا الاسم ، وتدخل على الابتداء ،
وهى متضمنة معنى الجزاء ، ولا بد لها من الجواب بالفاء لأن فيها معنى الجزاء ،
ويرتفع ما بعدها بالابتداء ، إذا لم يقع عليه فعل ، كقولك أما زيد فمنطلق ،
زيد : ابتداء ، ومنطلق خبره ، فأدخلت الفاء جواب أما ، لأن فيها معنى الجزاء ،

كأنك قلت : زيد - مهما يكن أمره - فمنطلق (الأرمية ٥١٣) .

وقال الخليل في الكتاب المنسوب إليه : إن (أما) لا بد له من فاء تكون عماداً ، تقول أما زيد فعاقل ، وأما محمد فلييب . فالفاء : عماد - وعاقل : خبر الابتداء . قال تعالى : ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين ﴾ (الكهف ٧٩) (الجمال في النحو ٣١٠) .

ومثال دخول «أما» علي جملة الشرط والجزاء قوله تعالى : ﴿ فأما إن كان من المقربين . فروح وريحان وجنة نعيم . وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين . وأما إن كان من المكذبين الضالين فنزل من حميم ﴾ (الواقعة : ٨٨ : ٩٣) .

قال العكبري : جواب أما : فروح ، وأما : (إن) فاستغنى بجواب «أما» عن جوابها ، لأن «إن» قد حذف جوابها في مواضع والتقدير : فله روح . (التبيان ١٢٠٦) . وقال مكى بن أبى طالب : ﴿ فأما إن كان ﴾ : جواب أما وإن في الفاء في قوله : فروح . أى : فله روح : ابتداء وخبر . وقيل الفاء جواب أما ، وإن جوابها فيما قبلها لأنها لم تعمل في اللفظ ، وقال المبرد : جواب إن محذوف (مشكل إعراب القرآن ٧١٤) .

وإذا كان الجواب لا يأتي عند النحاة إلا جملة فإن هناك أحوال يحسن فيها أن يكون الجواب مفرداً ، ومن ذلك قولنا : من ينفع الناس عاقل ، ومن يبدأ بالمعروف أكرام . وتقدير الفاء والمبتدأ في الجواب لا موجب له ولا يوجب ضمير الفعل هنا إلا ورود الخبر معرفاً بأل كما أشرنا فنقول : من ينفع الناس هو العاقل ، ومن يبدأ بالمعروف هو الأكرم .

ومن الشواهد على مجيء الجواب مفرد قول الشاعر : (الكتاب ٦٥ / ٣)

بنى لعل لا تنكحوا العنز شربها بنى لعل من ينكح العنز ظالمٌ

ويقول الأستاذ عبد السلام هارون في تعليقه على الشاهد : إن حذف الفاء من الجواب حسنٌ شبه «من» الشرطية بمن الموصولة .

ومن أدلة اتفاق الجملة الشرطية والجملة الاسمية صحة دخول الحروف الناسخة على جملة الشرط ، ومن ذلك قول الشاعر : (المغنى ٦٩٥)

إن من لام فى بنت حسا ن ألمه وأعصه فى الخطوب

وقول أمية بن أبى الصلت : (المغنى ٣٢١)

ولكن من لا يلتقِ أمراً ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل

ويقول ابن هشام : ولا يكون الاسم فيها (من) لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله . وهو قول يدحضه إعراب (من) مبتدأ ، والمبتدأ يصح تسلط العوامل عليه .

وقد ذكر ابن مالك فى باب حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط قول رسول الله ﷺ لسعد رضى الله عنه «إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة» (أخرجه البخار) (شواهد التوضيح ١٢٣) .

وليس من شك فى أن تقدير : «فهو خير» فيه إخلال بفصاحة الحديث وبلاغته . لأن القياس هنا لا يقوم على سند ، و«خير» أدل فى سياقها وهم خير أو سادة مسد الخبر .

ومن شواهد ذلك عطف جملة الشرط على جمل اسمية ومن ذلك قول ابن مقبل : (شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٧٨)

وقدر ككف القرد لا مستعيرها يعار ولا من يأتها يتدسم

فقد عطف جملة : (من يأتيها يتدسم) على جملة : (لا مستعيرها يعار)
ففى البيت الأول نجد جواب الشرط نظيراً للخبر فى الجملة المعطوفة عليها
والتقدير على الشرطية لا من يستعيرها يعر ولا من يأتيها يتدسم . والتقدير على
الاسمية : لا مستعيرها يعار ولا آتيها يتدسم .

وإذا كان البعض قد اشترط مجيء الجواب جملة ، فإننا قد وجدنا أن
الجواب قد يأتي اسماً مفرداً . وإذا تأملنا قولنا : من يجتهد عاقل نجد أن الجواب
اسم نكرة فإذا أردنا أن يكون الجواب معرفة قلنا : من يجتهد هو العاقل . فتقدير
الضمير لمنع اللبس وهو هنا ضمير فصل يجوز أن يعرب لا محل له من الإعراب ،
ويجوز أن يعرب مبتدأ ، شأنه فى ذلك شأنه فى أى موقع آخر من الكلام .

إن هذا التناظر فى بناء أنماط من الجملة الاسمية وبناء جملة الشرط
يؤكد أن جملة الشرط : الأداة والفعل هما معاً المسند إليه ، وأن جملة الجواب
هى المسند ، فالشرط طالب للجواب وهما عمدتان ومن حق العمد أن تكون فى
موضع الرفع فإذا كان من المتعذر اعتبار جملة جواب الشرط خبراً فى بعض
المواضع فإننا نعتبرها سادة مسد الخبر ودالة عليه كما أشرنا من قبل .



المصادر والمراجع

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النعاس مصر .

٢ - أسرار اللغة، ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي دمشق .

٣ - الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٤ .

٤ - الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي الجرجاني، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر بالقاهرة .

٥ - الأصول في النحو، ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت .

٦ - الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام ، تحقيق د. علي فودة نبل ، السعودية .

٧ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨٦ .

٨ - الاقتراح في أصول النحو، السيوطي ، مصر .

٩ - أمالي ابن الشجري ، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .

١٠ - إملأ ما من به الرحمن، العكبري، دار الفكر .

١١ - الإيضاح في شرح علل النحو، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك دار النفائس بيروت ١٩٨٦ م.

- ١٢- الأهمية في علم الحروف، الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م.
- ١٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبتي.
- ١٤- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .
- ١٥- التبصرة والتذكرة للصيمري، طبعة سلطنة عمان .
- ١٦- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق البيجاوي، مكتبة الحلبي مصر .
- ١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات الهيئة المصرية ١٩٧٦ .
- ١٨- التطور النحوي برجشتراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٨٢ م .
- ١٩- التعريفات ، على بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣ .
- ٢٠- تفسير النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الرسالة بيروت .
- ٢١- التلخيص في شرح الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. عبد الباسط المرصفي مصر ١٩٩٠ م.
- ٢٢- التوطئة في النحو، أبو علي الشلوبيني، تحقيق د. يوسف المطوع، جامعة الكويت ١٩٦١ م.
- ٢٣- التوضيح والتكميل بشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار ، مطبعة الفجالة بمصر ١٩٦٧ م.

- ٢٤- الجامع الصحيح، للإمام مسلم ، دار الشعب بمصر .
- ٢٥- الجمل فى النحو، عبد القاهر الجرجانى تحقيق د. عبد الباسط المرصفى مصر .
- ٢٦- الجنى الدانى فى حروف المعانى، المرادى، تحقيق د. فخر الدين فباوة ومحمد فاضل، دار الآفاق بيروت ١٩٨٣م.
- ٢٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادى، تحقيق أ. عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٩م.
- ٢٨- الخصائص، ابن جنى، تحقيق أ. محمد على النجار، مصر .
- ٢٩- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانى، تحقيق العلامة محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجى بمصر ١٩٨٤م.
- ٣٠- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق أ. أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م.
- ٣١- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر العربى .
- ٣٢- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد
- ٣٣- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام .
- ٣٤- شرح العوامل المائة فى النحو لعبد القاهر الجرجانى، تأليف الشيخ خالد الأزهرى تحقيق د. البدرأوى زهران ، دار المعارف بمصر .
- ٣٥- شرح عيون الإعراب للمجاشع، تحقيق د. عبد الفتاح سليم ، دار المعارف بمصر ١٩٨٨م.

- ٣٦- شرح كافية ابن الحاجب، الاسترأبأى، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥م.
- ٣٧- شرح المفصل، ابن يعىش، عالم الكتب بيروت .
- ٣٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، مكتبة القدسى بمصر .
- ٣٩- علم لغة النص، د. سعيد حسن بحيرى، الأنجلو المصرية ١٩٩٣م.
- ٤٠- عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدى، دار الفكر العربى ١٩٧٥م.
- ٤١- الفوائد الضيائية فى شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين الجامى ، تحقيق د. أسامة الرفاعى ، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٣م .
- ٤٢- الكتاب سيبوية، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية ١٩٧٧م.
- ٤٣- كتاب الشعر لأرسطو ، دار الكاتب العربى بمصر ١٩٦٧م.
- ٤٤- كشف اصطلاحات الفنون، التهانوى، تحقيق د. لطفى عبد البديع ، ود. عبد المنعم حسنين، المؤسسة المصرية للتأليف ١٩٦٣م.
- ٤٥- الكشف عن حقائق التنزيل، الزمخشري، دار الفكر بيروت .
- ٤٦- كشف المشكل فى النحو، الحيدرة اليمنى، تحقيق د. هادى مطر ، دار إحياء التراث الإسلامى بالعراق ١٩٨٤م.
- ٤٧- اللمع فى العربية، ابن جنى تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب بيروت ١٩٨٢م.

- ٤٨- المحكم، ابن سيده ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٤٩- المستوفى فى النحو، ابن الحكم الفرخان، تحقيق د. محمد بدوى المختون، دار الثقافة العربية بمصر ١٩٨٧ م .
- ٥٠- مشكل إعراب القرآن، مكى بن أبى طالب القيسى، تحقيق د. صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٤ م .
- ٥١- المصباح فى المعانى والبيان والبديع، بدر الدين بن مالك، تحقيق د. حسنى عبد الجليل، مكتبة الآداب بمصر ١٩٨٩ م .
- ٥٢- المطول فى علوم البلاغة، التفتازلى، طبعة إيران .
- ٥٣- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام المصرى، صححة محمد محبى الدين ، مكتبة صبيح مصر .
- ٥٤- مفتاح الإعراب ، محمد بن على المحلى ، تحقيق د. محمد عامر ، مكتبة الإيمان بمصر ١٩٨٠ م .
- ٥٥- المقتضب، المبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٩٧٩ م .
- ٥٦- المنهاج فى القواعد والإعراب، محمد الأنطاكى، مكتبة دار الشرق بيروت .
- ٥٧- المورد الكبير فى الإعراب، فخر الدين قباوة، دار الآفاق بيروت ١٩٧٨ م .
- ٥٨- نتائج الفكر فى النحو، السهيلي، تحقيق د. محمد البنا ، دار الاعتصام بمصر .

٥٩- النحو العربي والدرس الحديث، د. عبد الرأجي، دار النهضة العربية
بيروت ١٩٧٩ م.

٦٠- النحو الوافي، الأستاذ عباس حسن، دار المعارف بمصر.

٦١- نظم الفوائد.

٦٢- معجم الهوامع السيوطي، تحقيق د. عبد الدال سالم مكرم، دار البحوث
العلمية بالكويت.

تم بحمد الله

رقم الإيداع	٩٧ / ٤٠١٣
الترقيم الدولي I. S. B. N	977 - 5727 - 08 - 1